

جامعة الأزهر

كلية اللغة العربية بأسسيوط

المجلة العلمية

**أعاريب ينبغي تنزيه القرآن الكريم عنها
عند أبي حيان في البحر المحيط (عرضاً ومناقشة)**

*Grammar expressions that the Holy Quran should be
free of, according to Abu Hayyan in Al-Bahr Al-Muhit
(presentation and discussion)*

إعداد

د/ رانية بنت جمعة الجبلي

الأستاذ المساعد بقسم النحو والصرف وفقه اللغة

كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

(العدد الثالث والأربعون)

(الإصدار الرابع - نوفمبر)

(الجزء الخامس ١٤٤٦هـ / ٢٠٢٤م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) 2536- 9083
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠٢٤/٦٢٧١م

أعراب ينبغي تنزيه القرآن الكريم عنها عند أبي حيان في البحر المحيط (عرضاً ومناقشة)

رانية بنت جمعة الجلبى

قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

Rania2024@yahoo.com o.com: البريد الإلكتروني:

الملخص:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد: فمن التفاسير المهمة التي لها شأن عند المعربين والنحويين، تفسيرُ البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، فقد أورد فيه الأوجه الإعرابية المتعددة، والقراءات الشاذة والمتواترة، وأوجه الإعراب النادرة التي قلما توجد إلا فيه، وباستقراء هذا التفسير الكبير لفت نظري أن أبا حيان وصف بعض الأوجه الإعرابية بأنه ينبغي أن ينزه القرآن الكريم عنها، فعقدت النية لدراسة هذه الأعراب؛ فكان هذا البحث الذي وسمته بـ: (أعراب ينبغي تنزيه القرآن الكريم عنها عند أبي حيان في البحر المحيط: عرضاً ومناقشة). وقد أثبت البحث حسن تعقب أبي حيان الأقوال وإعمال النظر فيها تصحيحاً وتصويباً أو توهيناً وتضعيفاً مع التعليل، كما أثبت انفراد أبي حيان بهذا الوصف (أعراب ينبغي تنزيه القرآن عنها). وقد هدف البحث إلى الوقوف على الأعراب التي نصَّ أبو حيان على لزوم تنزيه القرآن الكريم عنها، ومناقشة تلك الأعراب، وتحليلها، والموازنة بين أقوال أبي حيان في تلك الأعراب وبين أقوال غيره من المعربين والمفسرين، والوقوف على علة تنزيه القرآن عنها. واقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة، وتمهيد، وصلب البحث (مسائله)، وخاتمة، وثبت المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: أعراب، تنزيه، القرآن، البحر، مناقشة.

Grammar expressions that the Holy Quran should be free of, according to Abu Hayyan in Al-Bahr Al-Muhit (presentation and discussion)

Rania bint Jumaa Al-Jalabi

Department of Grammar, Morphology and Jurisprudence of Language, College of Arabic Language, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Kingdom of Saudi Arabia.

Email: Rania2024@yahoo.com

Abstract:

One of the important interpretations that has a great importance for grammarians and linguists is the interpretation of Al-Bahr Al-Muhit by Abu Hayyan Al-Andalusi, as he mentioned in it the various grammatical aspects, the irregular and transmitted readings, and the rare grammatical aspects that are rarely found except in it. Upon examining this great interpretation, it caught my attention that Abu Hayyan described some grammatical aspects that the Holy Quran should be absolved from, so I decided to study these places; to reveal the aspect of absolving the Quran from them, and this was the research that I titled: (Grammatical aspects that the Holy Quran should be absolved from in Al-Bahr Al-Muhit: Presentation and Discussion). The research proved that Abu Hayyan had followed up on the statements and examined them in order to correct and rectify them, or to weaken and weaken them with justification. It also proved that Abu Hayyan was unique in this description (grammar from which the Qur'an should be absolved). The research aimed to identify the grammars from which Abu Hayyan stated that the Holy Qur'an should be absolved, and to discuss and analyze those grammars, and to compare Abu Hayyan's statements on those grammars with the statements of other grammarians and commentators, and to identify the reason for absolving the Qur'an from them. The nature of the research required that it be in an introduction, a preface, the body of the research (its issues), a conclusion, and a list of sources and references.

Keywords: *Grammar, Absolve, Qur'an, The Sea, Discussion.*

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

فإن القرآن الكريم هو الأصل الأول من أصول النحو، والدليل المتواتر الذي يُفيد العلم اليقيني من أدلته، والعربية وعآؤه، وهو كتابها الأكبر وحارسها الخالد، ومادها بأسباب الحياة، وناشرها في أرجاء الأرض، وينبوع علومها، والنحو في الصدارة منها، لذا فإن خير الدراسات وأسمائها ما كان موصولاً بكتاب الله القرآن الكريم، ومن أجل ذلك كثرت التفاسير وتفاوتت فيما بينها من حيث الكم، والمقصد، ومن التفاسير المهمة التي لها شأن عند المعربين والنحويين، تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، فقد أورد فيه الأوجه الإعرابية المتعددة، والقراءات الشاذة والمتواترة، بل هو خزانة القراءات الشاذة، وأوجه الإعراب النادرة التي قلما توجد إلا فيه، وباستقراء هذا التفسير الكبير لفت نظري أن أبا حيان وصف بعض الأوجه الإعرابية بأنه ينبغي أن ينزه القرآن الكريم عنها، فعقدت النية لدراسة هذه المواضع؛ لأكشف وجه تنزيه القرآن عنها، فكان هذا البحث الذي وسمته بـ: (أعاريب ينبغي تنزيه القرآن الكريم عنها عند أبي حيان في البحر المحيط: عرضاً ومناقشة).

وترجع أهمية هذا الموضوع إلى ما يأتي:

- ١- سعة اطلاع أبي حيان باللغة وفروعها.
- ٢- حسن تعقب أبي حيان الأقوال وإعمال النظر فيها تصحيحاً وتصويباً أو توهيناً وتضعيفاً مع التعليل.
- ٣- انفراد أبي حيان بهذا الوصف (أعاريب ينبغي تنزيه القرآن عنها) فيما اطلعت عليه من مصادر.

أهداف الموضوع:

- ١ - الوقوف على الأعراب التي نص أبو حيان في تفسيره البحر المحيط على لزوم تنزيه القرآن الكريم عنها.
 - ٢ - مناقشة أقوال أبي حيان في تلك الأعراب، وتحليلها.
 - ٣ - الموازنة بين أقوال أبي حيان في تلك الأعراب وبين أقوال غيره من المعربين والمفسرين.
 - ٤ - الوقوف على علة وصف أبي حيان بعض الأعراب بأنه ينبغي تنزيه القرآن عنها.
- منهج البحث:** اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي.
- الدراسات السابقة: لم أقف على دراسة بحثت هذه الأقوال وتلك الأعراب فيما اطلعت.

خطة البحث:

- اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة، وتمهيد، وصلب البحث (مسائله)، وخاتمة، وثبت المصادر والمراجع.
- المقدمة: وفيها حديث عن البحث يشتمل على أهميته، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة، وخطته.
 - التمهيد: جاء بعنوان: إعراب القرآن الكريم نشأته ودواعيه وأهم ما أُلّف فيه.
 - مسائل البحث.
 - الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.
 - ثبت المصادر والمراجع.

والحمد لله ربّ العالمين

الباحثة

التمهيد:

إعراب القرآن الكريم: نشأته، ودواعيه، وأهم ما ألف فيه

لقي القرآن الكريم عناية فائقة من المسلمين، لم يلقها كتاب مقدس غيره، فقد رأوه رسالةً موجهةً إليهم، عليهم أن يعوها ويتدبروها، ويعملوا بما جاء فيها، فتلقوا ألفاظه من النبي -صلى الله عليه وسلم- مشافهةً، ورجعوا إليه فيما أشكل عليهم من معانيه، وفهموا بسليقتهم معاني أكثره.

ولمَّا بدأت اللغة في الاختلال، وأخذت السليقة في الاضمحلال، وبدأ التفكير في وضع علم العربية، كان أهم الأسباب الداعية إلى وضعه حفظ كتاب الله تعالى من اللحن والتحريف، وتيسير فهمه ببيان إعرابه، وتحليل تراكيبه، حتى يلحق الناس في فهمه بالرعيّل الأول من الصحابة - رضي الله عنهم - ويدركوا ما تضمنه من العلوم بقدر الطاقة.

ونظرًا لأهمية الإعراب الذي تتضح به الإبانة عن المعاني المختلفة كان اهتمام العلماء بإعراب القرآن اهتمامًا كبيرًا، ونشأة التأليف فيه مبكرة، وما إعراب القرآن الكريم إلا ثمرة من ثمرات النحو الذي هو أول العلوم غرسًا، وأسرعها نضجًا، فلا عجب أن ينتفع به قبل غيره، ويؤتى أكله عند الحاجة إليه.

وكانت بداية التأليف في إعراب القرآن مع بداية إنشاء النحو وتأسيس قواعده؛ إذ كان القرآن هو الدليل الأول من أدلته، فكان النحويون الأولون يتناولونه مستشهدين به محللين لأساليبه، مبينين لأعاريبه، موجهين لقراءته، وإن لم يشملوا بذلك جميع آياته^(١).

(١) يُنظر: التبيان للعكبري، ١/ج من مقدمة المحقق.

ومن يرجع إلى كتب النحويين القديمة يجد فيها من الشواهد والأدلة الناطقة بذلك ما فيه الكفاية، ومعلوم أن كتاب سيبويه هو أقدم كتاب في النحو باقٍ إلى يومنا هذا، وأنه خلاصة جهود النحويين السابقين من شيوخ سيبويه وغيرهم، وأن أسماءهم تتردد فيه كثيراً، وآراءهم تنتشر فيه انتشاراً واسعاً، فكم فيه من نكرٍ لهؤلاء الأعلام من نحو: "قال الخليل، وسألت الخليل، وقال يونس، وزعم أبو الخطاب"، ونحو ذلك. والكتاب مليء بالآيات التي تناولها شيخ النحاة بالتحليل والتفسير والإعراب^(١).

ومن أشهر المؤلفات في إعراب القرآن وبيان معانيه ما يأتي:

- ١ - معاني القرآن للكسائي (ت ١٨٩ هـ)^(٢).
- ٢ - إعراب القرآن لقطرب (ت ٢٠٦ هـ)^(٣).
- ٣ - معاني القرآن للفراء (ت ٢٠٧ هـ)^(٤).
- ٤ - مجاز القرآن لأبي عبيدة (ت ٢١٠ هـ)^(٥).
- ٥ - معاني القرآن للأخفش (ت ٢١١ هـ)^(٦).
- ٦ - إعراب القرآن لأبي حاتم السجستاني البصري النحوي اللغوي (ت ٢٥٥ هـ)^(٧).

(١) يُنظر على سبيل التمثيل الكتاب ١ / ٢٨٦، ٣٢٤، ٤١/٢، ٦٦، ١٢٠، ٤١٠/٣، ٥٢٣، ٤٢٥.

(٢) أعاد بناءه وجمعه وقدم له د/عيسى شحاته عيسى - ط/دار قباء للطباعة، القاهرة ١٩٩٨م.

(٣) ينظر: الفهرست ١/١٤٩، ومعجم الأدياء ٦/٢٦٤٧.

(٤) تحقيق محمد علي النجار و د/عبد الفتاح شلبي، ط/عالم الكتب - بيروت ١٩٨٠م.

(٥) علق عليه محمد فؤاد سزكين، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٨٨م.

(٦) طبعة بتحقيق د/عبد الأمير محمد الورد - عالم الكتب - بيروت - ط أولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

(٧) ينظر: البغية ١/٦٠٦، وكشف الظنون ١/١٢٣.

- ٧- تفسير غريب القرآن لابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) ^(١).
- ٨- إعراب القرآن للمبرد (ت ٢٨٥ هـ)، وله كتاب أيضًا في (معاني القرآن) ^(٢).
- ٩- إعراب القرآن لثعلب (ت ٢٩١ هـ)، وله معاني القرآن كذلك ^(٣).
- ١٠- معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت ٣١٠ هـ) ^(٤).
- ١١- إعراب القرآن لأبي عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان بن المغيرة الواسطي المعروف بنفطويه (ت ٣٢٣ هـ) ^(٥).
- ١٢- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) ^(٦).
- ١٣- إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) ^(٧).
- ١٤- تفسير الغريبين لأبي عبيد: أحمد بن محمد الهروي (ت ٤١٠ هـ) ^(٨).
- ١٥- البيان في إعراب القرآن لأحمد بن عبد الله بن لب بن يحيى بن محمد أبو عمر الطلمنكي المعافري الأندلسي الإمام الحافظ (ت ٤٢٩ هـ) ^(٩).

(١) طبع بتحقيق الأستاذ / السيد أحمد صقر - بيروت - ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

(٢) ينظر: الفهرست ٩٠/١، وإنباه الرواة ٢٥١/٣، والبغية ٢٧٠/١.

(٣) ينظر: معجم الأدباء ٥٥٣/٢، وإنباه الرواة ١٨٥/١، ١٨٦.

(٤) طبع بتحقيق د/عبد الجليل شلبي - دار الحديث - الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

(٥) ينظر: البغية ٤٢٩/١.

(٦) تحقيق د/زهير غازي - عالم الكتب - بيروت، ط الثانية ١٤٠٩ هـ ١٩٨٨ م.

(٧) طبعة دار الهلال - بيروت - لبنان ١٩٨٥ م.

(٨) طبع بتحقيق د/محمود الطناحي ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة.

(٩) ينظر: طبقات المفسرين ٧٩/١.

- ١٦- إعراب القرآن لأبي الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد الحوفي المصري النحوي المفسر (ت ٤٣٥ هـ) (١).
- ١٧- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ) (٢).
- ١٨- العمدة في غريب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي (٣).
- ١٩- البرهان في متشابه القرآن للإمام محمود بن حمزة بن نصر الكرمانى (ت ٥٠٠ هـ) (٤).
- ٢٠- مفردات غريب القرآن للراغب الأصفهاني (ت ٥٢٠ هـ) (٥).
- ٢١- نكت الأعراب في غريب الإعراب في القرآن الكريم للإمام جار الله أبي القاسم الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) (٦).
- ٢٢- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) (٧). وهذا الكتاب وصنوه السابق هما موضوع هذا البحث.

(١) ينظر : إنباه الرواة ٢/٢٢٠، وطبقات المفسرين ١/٣٨٨،

(٢) طبع بتحقيق ياسين محمد السواس، ط / دار المأمون للتراث، دمشق.

(٣) طبع بتحقيق د/يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، طبعة ثانية، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

(٤) طبع بتحقيق / أحمد عزالدين عبد الله خلف الله، دار صادر - بيروت، الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

(٥) طبع بتحقيق صفوان عدنان داودي - دار القلم - دمشق، والدار الشامية بيروت - ط ثانية ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

(٦) طبع بتحقيق د/محمد أبو الفتوح شريف، ط/دار المعارف بمصر، سنة ١٩٨٥ م.

(٧) طبع بتحقيق د/طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٢٣- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ) (١).

٢٤- غرائب القرآن و رغائب الفرقان لنظام الدين النيسابوري (ت ٧٢٨ هـ) (٢).

٢٥- تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٥٤ هـ) (٣).

٢٦- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ) (٤).

تلك قائمة ببعض ما كُتِب في هذا الجانب من المعاني والإعراب، وما لم يذكر أكثر مما ذُكر (٥).

وهذه الكتب تعبر عن المجهود المبذول الذي قام به النحويون لخدمة الكتاب العزيز، والذي دفعهم إليه إخلاصهم لهذا الكتاب تقرباً إلى الله سبحانه وتعالى بهذه الخدمة، وبناءً للعربية على أصلها الأول وركنها الركين، وتيسيراً لفهمه على المسلمين. فما الإعراب إلا طريق لفهم المعنى وتحليل التراكيب، فاندفعوا يخدمون كتاب الله تعالى به، يقول العكبري: "أما بعد، فإن أولى ما عُنِيَ باغي العلم بمراعاته، وأحق ما صرف العناية إلى مُعاناته، ما كان من العلوم أصلاً لغيره منها، وحاكماً عليها ولها فيما يَنْشَأ من الاختلاف عنها، وذلك هو القرآن المجيد، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد، وهو المعجز الباقي على الأبد، والمودع أسرار المعاني

(١) طبع بتحقيق علي محمد الجاوي ط دار الشام للتراث - بيروت - لبنان ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

(٢) طبع بتحقيق إبراهيم عطوة عوض، ط / عيسى الحلبي بالقاهرة، بدون تاريخ.

(٣) طبع بتحقيق د/أحمد مطلوب، د/خديجة الحديثي، ثم طبع في دمشق بتحقيق / سمير المجذوب.

(٤) طبع بتحقيق د/أحمد الخراط، دار القلم، الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م، ثم طبع بتحقيق الشيخ /

علي محمد معوض وآخرين ط/دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الأولى ١٤١٤ هـ -

١٩٩٤ م.

(٥) للاستزادة من هذه المؤلفات ينظر: كشف الظنون ١/٢٢١.

التي لا تنفذ.. فأول مبدوء به من ذلك تلَقَّف ألفاظه عن حَقَّاه، ثم تلقي معانيه ممن يُعانيه، وأقومُ طريق يُسلك في الوقوف على معناه، ويتوصل به إلى تبين أغراضه ومغزاه، معرفة إعرابه واشتقاق مقاصده من أنحاء خطابه، والنظر في وجوه القراءات المنقولة عن الأئمة الأثبات^(١).

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/١.

مسائل البحث^(١)

المسألة الأولى: إعراب (الذي) الثانية

في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ آعْبُدُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^(١) الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنْ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾ [البقرة: ٢١ - ٢٢]

قال أبو حيان في إعراب الاسم الموصول الثاني (الذي): "وأجاز أبو محمد مكي نصبه بإضمار (أعني)، وما قبله ليس بمثلّس فيحتاج إلى مفسّر له بإضمار (أعني)، وأجاز أيضًا نصبه بـ (تتقون) وهو إعراب غث يُنزّه القرآن عن مثله"^(٢).

المناقشة:

أجاز أبو حيان في إعراب الاسم الموصول الثاني في قوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ﴾ وجهين، وهما^(٣): الرفع والنصب، أما الرفع فعلى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْدُوفٌ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

وأما النصب فمن أربعة أوجه؛ وهي:

الوجه الأول: أن يكون منصوبًا على القطع؛ لأنه وصف مدح.

وقد ردّ أبو حيان توجيه نصب (الذي) بإضمار (أعني) عند مكي القيسي^(٤)

(١) رتبّت مسائل الإعراب حسب ورودها في البحر المحيط؛ تسهيلًا وتيسيرًا على القارئ الكريم.

(٢) البحر المحيط ١/١٥٨.

(٣) ينظر: البحر المحيط ١/١٥٨، والدر المصون ١/١٩١.

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ١/٨٣.

محتجاً بأن ما قبله ليس بملتبس فيحتاج إلى مفسر له بإضمار (أعني)^(١)، وقد عدّ السمين الحلبي هذا الوجه أظهر أوجه النصب، حيث قال: "فالنصب من خمسة أوجه، أظهرها: أن يكون نصبه على القطع"^(٢).

الوجه الثاني: يجوز أن يكون وصفاً لـ (رَبُّكُمْ)، وهو ما استحسنته أبو حيان، وعلل له.

الوجه الثالث: أن يكون نعناً لقوله تعالى: {الَّذِي خَلَقَكُمْ}، فيكون نعناً للنعت، ونعت النعت مما يحيل تكرار النعوت. قال أبو حيان: "والذي خنأه أن النعت لا يُنعت، بل النعوت كلها راجعة إلى منعوت واحد، إلا إن كان ذلك النعت لا يمكن تبعيته للمنعوت، فيكون إذ ذاك نعناً للنعت الأول، نحو قولك: يا أيها الفارس ذو الجمّة"^(٣).

الوجه الرابع: أن يكون مفعولاً به لـ (تتقون)، وقد وصفه أبو حيان بأنه إعراب غث، ينبغي أن ينزه عنه القرآن، ولم يعطل أبو حيان وصفه للتوجيه بالغث.

ووصف أبي حيان هذا الوجه بأنه غث فيه تكلف، وخصوصاً أن هذا الوجه جوّزه كبار المعربين غير مكّي، كأبي جعفر النحاس^(٤)، والعكبري^(٥)؛ بل بدأ به ضمن خمسة أوجه ذكرها في توجيه النصب كما أشار إلى ذلك السمين الحلبي: "وبه بدأ أبو البقاء"^(٦)، وممن جوّزه الهذاني^(٧)، ولو وقع في ظنهم أن المعنى فيه فساد لما أجازوه.

(١) ينظر: البحر المحيط ١/١٥٨.

(٢) الدر المصون ١/١٩١.

(٣) البحر المحيط ١/١٥٧-١٥٨.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٣٦.

(٥) ينظر: التبيان للعكبري ١/٣٨.

(٦) الدر المصون للسمين الحلبي ١/١٩١.

(٧) ينظر: الفريد في إعراب القرآن للمنتجب للهذاني ١/١٨٤.

المسألة الثانية: إعراب (من ثمرة)

في قوله تعالى: ﴿كَلَّمَا رَزَقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رَزَقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾ [البقرة: ٢٥]

قال أبو حيان: "وَقَدْ طَوَّلَ الزَّمْخَشَرِيُّ فِي إِعْرَابِ قَوْلِهِ: (مِنْ ثَمَرَةٍ)، وَلَمْ يُفْصِحْ بِالْبَدَلِ، لَكِنَّ تَمَثِيلَهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُرَادُهُ، وَأَجَازَ أَنْ يَكُونَ مِنْ ثَمَرَةٍ بَيَانًا عَلَى مَنَاجِزِ قَوْلِكَ: (رَأَيْتَ مِنْكَ أَسَدًا)، تُرِيدُ (أَنْتَ أَسَدٌ)، انْتَهَى كَلَامُهُ. وَكَوْنُ (مِنْ) لِلْبَيَانِ لَيْسَ مَذْهَبَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ، بَلْ تَأَوَّلُوا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ مَنْ أَثَبَتْ ذَلِكَ، وَلَوْ فَرَضْنَا مَجِيءَ (مِنْ) لِلْبَيَانِ، لَمَا صَحَّ تَقْدِيرُهَا لِلْبَيَانِ هُنَا، لِأَنَّ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ (مِنْ) لِلْبَيَانِ قَدَرُوا بِمُضْمَرٍ وَجَعَلُوهُ صَدْرًا لِمَوْضُوعِ صِفَةٍ، إِنْ كَانَ قَبْلَهَا مَعْرِفَةٌ، نَحْوُ: ﴿فَأَجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠]، أَيِ الرِّجْسِ الَّذِي هُوَ الْأَوْثَانُ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا نَكْرَةٌ، فَهُوَ يَعُودُ عَلَى تِلْكَ النِّكْرَةِ نَحْوُ: (مَنْ يَضْرِبُ مِنْ رَجُلٍ)، أَيِ هُوَ رَجُلٌ، وَمِنْ هَذِهِ لَيْسَ قَبْلَهَا مَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ بَيَانًا لَهُ، لَا نَكْرَةٌ وَلَا مَعْرِفَةٌ، إِلَّا إِنْ كَانَ يَتِمَحَّلُ لِذَلِكَ أَنَّهَا بَيَانٌ لِمَا بَعْدَهَا، وَأَنَّ التَّقْدِيرَ: (كَلَّمَا رَزَقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ)، فَتَكُونُ (مِنْ) مُبَيِّنَةً لِـ (رِزْقًا)، أَيِ: رِزْقًا هُوَ ثَمَرَةٌ، فَيَكُونُ فِي الْكَلَامِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ. فَهَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُنَزَّهَ كِتَابُ اللَّهِ عَنِ مِثْلِهِ" (١).

المناقشة:

أعرب أبو حيان (من ثمرة) بدلًا من (منها) مع إعادة حرف الجر، وهما متعلقتان بـ (رزقوا) على جهة بدل الاشتمال؛ لأن الفعل لا يقتضي حرفي جر في معنى واحد إلا بالعطف، أو على طريقة البدل.

أما الزمخشري؛ فقد أجاز إعرابها من وجهين، وهما:

(١) البحر المحيط لأبي حيان ١/١٨٥.

١ - بدل اشتمال دون أن يصرح بذلك، حيث قال: "هو كقولك: كلما أكلت من بستانك من الرمان شيئاً حمدتك، فموقع (من ثمرة) موقع قولك: من (الرمان)، كأنه قيل: (كلما رزقوا من الجنات من أي ثمرة كانت من تفاحها أو رمانها أو عنبها أو غير ذلك رزقاً قالوا ذلك)"، وقد أجاز السمين الحلبي كذلك إعرابه بدل اشتمال من (منها) بإعادة العامل^(١).

٢ - أن تكون (من) عطف بيان، كما تقول: (رأيت منك أسداً) تريد (أنت أسدٌ)؛ وأجاز هذا الوجه البيضاوي كذلك، وقدّر المعنى: (هذا مثل رزقنا، ولكن لما استحکم الشبه بينهما جعل ذاته ذاته كقولك: أبو يوسف أبو حنيفة)^(٢). وقد ردّه أبو حيان من عدة أوجه، وهي:

أولاً: أنه ليس مذهب المحققين من أهل العربية، وأنهم تأولوا مذهب من أثبت كونها عطف بيان.

ثانياً: أن الذين أجازوا مجيء (من) عطف بيان وضعوا شروطاً لها، وهي غير منطبقة في الآية؛ إذ إنه يشترط في (من) أن تُقدر بمضمر، ويجعل هذا المضمر صدرًا لموصول صفة، إن كان قبلها معرفة، كقوله تعالى: ﴿فَأَجْنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠]، أي الرجس الذي هو الأوثان، وإن كان قبلها نكرة فهو يعود على تلك النكرة نحو: (من يضرب من رجل، أي هو رجل)، وهذا غير متحقق في الآية؛ لأن في قوله تعالى: (من ثمرة) لم يسبق بمعرفة أو نكرة.

(١) الكشاف ١/١٠٧، ويُنظر: الدر المصون ١/٢١٥.

(٢) يُنظر: الكشاف ١/١٠٧-١٠٨، أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١/٦٠.

ثالثاً: أنه لو تمحل له بأن (من ثمرة) هي عطف بيان لما بعدها (رزقاً)، والتقدير: (كلما رزقوا منها رزقاً من ثمرة)، فإنه يوجد في الكلام تقديم وتأخير. وهذا ينبغي أن ينزه الكلام عنه.

وقد اعترض السمين الحلبي كذلك تقدير (من ثمرة) عطف بيان بالأوجه نفسها التي اعترض بها أبو حيان، وهي: أنه يُشترط أن يحل محلها اسم موصول، أو يكون قبلها اسم مقترن بأل الجنسية، وأن يكون قبلها ما يحتاج إلى الإبانة والإيضاح، ومن المحال أن تكون بياناً لما بعدها؛ لأنه بعيد جداً^(١).

ومما تقدم يظهر أن توجيه الزمخشري فيه عدة إشكالات، فهو لم يطبق القاعدة التي ارتضاها في جعله (من) عطف بيان، كما أن محاولة التمحل التي قام بها أبو حيان يظهر أن التوجيه قد خالف الوظيفة الإيضاحية لعطف البيان؛ وهو توضيح المعنى المتعلق بالاسم السابق عليه، وفي التقديم والتأخير ينتفي الغرض من ذلك، كما أن فيه إخلالاً بالوظيفة النحوية والدلالية لعطف البيان، كما أن المعربين أجازوا أوجهاً أخرى، وقد سلمت مما ورد في هذا الأوجه من إشكالات، وهي:

أن تكون (من) لابتداء الغاية متعلقاً بـ (رزقوا) تعلق (منها) في محل نصب مفعول به ثانٍ لـ (رزقوا)، أو تكون (من) للتبعيض متعلقاً بـ (رزقوا) تعلق المفعول بالفعل؛ لأنهم يرزقون بعض الثمرة، ويكون تقدير محل (من) مصدرًا بمنزلة المفعول المطلق، أو يكون للتبيين في محل نصب على الحال لتقدمه على الموصوف متعلقاً بمحذوف

(١) يُنظر: الدر المصون ١/٢١٦.

والتقدير: (أي رزقاً كائناً من ثمرة؛ إذ المراد بالثمرة النوع أو الجنس) ^(١)، أو صاحب الحال ضميره المستكن في الحال ^(٢).

وبما أنه أمكن تقدير أوجه إعرابية أخرى، فإنّ ما توجه إليه أبو حيان من وصف هذا الإعراب مما يلزم تنزيه القرآن عنه له وجاهته.

(١) الفريد في إعراب القرآن ١/١٩٧.

(٢) يُنظر: الفريد في إعراب القرآن ١/١٩٧، أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١/٦٠.

المسألة الثالثة: إعراب (إذ)

في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠]

قال أبو حيان بعد أن ذكر ثمانية أقوالٍ في إعراب (إذ) في الآية الكريمة: "فَهَذِهِ ثَمَانِيَةٌ أَقْوَالٍ يَنْبَغِي أَنْ يُنَزَّهَ كِتَابُ اللَّهِ عَنْهَا. وَالَّذِي تَقْتَضِيهِ الْعَرَبِيَّةُ نَصْبُهُ بِقَوْلِهِ: (قَالُوا أَتَجْعَلُ)، أَي وَقَتَ قَوْلِ اللَّهِ لِلْمَلَائِكَةِ (إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ، قَالُوا أَتَجْعَلُ)، كَمَا تَقُولُ فِي الْكَلَامِ: (إِذْ جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ)، أَي (وَقَتَ مَجِيئِكَ أَكْرَمْتُكَ)، وَ(إِذْ قُلْتَ لِي كَذَا قُلْتَ لَكَ كَذَا). فَانظُرْ إِلَى حُسْنِ هَذَا الْوَجْهِ السَّهْلِ الْوَاضِحِ، وَكَيْفَ لَمْ يُؤَفَّقْ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَى الْقَوْلِ بِهِ، وَارْتَبَكُوا فِي دَهْيَاءٍ وَخَبَطُوا خَبَطَ عَشَوَاءٍ"^(١).

المناقشة:

اختلف المُعَرَّبُونَ في إعراب (إذ) وتوجيهها، ولهم في ذلك ثمانية أعراب، سأذكرها بشيءٍ من الإيجاز:

الإعراب الأول: أن (إذ) زائدة، ونسب أبو حيان هذا الوجه إلى أبي عبيدة، وابن قتيبة^(٢)، ووصفه بقوله: "وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ"^(٣)؛ ويظهر أن سبب ردّ أبي حيان هذا الوجه أن (إذ) ظرف زمان، ولم تعهد زيادته؛ ولذا تعقب الزجاج أبا عبيدة بقوله: "وهذا

(١) البحر المحيط لأبي حيان ٢٢٥/١، وما بعدها.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٢٢٤/١، وقد نسب السمين الحلبي هذا الإعراب إلى أبي عبيد. ينظر: الدر المصون ٢٤٩/١. وقال أبو عبيدة في مجازة: "و(إذ) من حروف الزوائد". مجاز القرآن ٣٧/١.

(٣) البحر المحيط لأبي حيان ٢٢٤ / ١.

إقدام من أبي عبيدة؛ لأن القرآن لا ينبغي أن نتكلم فيه إلا بغاية تجري إلى الحق،
و(إذ) معناها الوقت، وهي اسم، فكيف يكون لغواً؟^(١).

الإعراب الثاني: أنه بمعنى (قد)، والتقدير: (وقد قال ربك)، قال أبو حيان عن هذا
الإعراب: "وهذا ليس بشيء"^(٢).

وكذلك ردّ ابن هشام في مغنيه هذين التوجيهين؛ فقال: "وليس القولان بشيء"^(٣).

الإعراب الثالث: أنه منصوب نَصْب المفعول به بالفعل (أذكر) مُقَدَّرًا، والمعنى: (وأذكر
إذ قال ربك)، وقد ضعفه أبو حيان بقوله: "وهذا ليس بشيء"؛ وقد نسب هذا الإعراب
إلى الزمخشري، وابن عطية^(٤)، وغيرهما^(٥).

أما علة ضعف الإعراب الثاني والثالث عند أبي حيان فهو أن فيهما إخراج (إذ) عن
بابها، حيث أُخرجت من الظرفية إلى الحرفية، وهي ظرف لا يتصرف^(٦)، وهو ما ذهب
إليه السمين الحلبي كذلك^(٧).

الإعراب الرابع: أنها ظرف، واختلفوا فيها، فقال بعضهم: هي في موضع رَفْعٍ،
والتقدير: (ابتداءً خَلَقَكُمْ). وَقَالَ بَعْضُهُمْ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَالتَّقْدِيرُ: (وَابْتِدَاءً خَلَقَكُمْ إِذْ
قَالَ رَبُّكَ). وَنَاسَبَ هَذَا التَّقْدِيرَ لَمَّا تَقَدَّمَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/١٠٨.

(٢) البحر المحيط لأبي حيان ١/٢٢٤.

(٣) مغني اللبيب لابن هشام ١١٦.

(٤) ينظر: البحر المحيط ١/٢٢٤.

(٥) ينظر: البحر المحيط ١/٢٢٤، وينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ١/٨٥، التبيان في

إعراب القرآن للعكبري ١/٤٦.

(٦) ينظر: البحر المحيط ١/٢٢٤.

(٧) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي ١/٢٤٩.

[البقرة: ٢٩] ، وقد ردّ هذين الوجهين أبو حيان قائلاً: "وَكَلَّا هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ لَا تَحْرِيرَ فِيهِ"، وعلل ذلك من طريقتين؛ هما:

الطريق الأول: فساد المعنى "لِأَنَّ ابْتِدَاءَ خَلْقِنَا لَمْ يَكُنْ وَقْتُ قَوْلِ اللَّهِ لِلْمَلَائِكَةِ: إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً"، والطريق الثاني: فساد الصنعة، فالتقدير فيه مخالفة لأقيسة النحو، العامل في الظرف "لَا بُدَّ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، أَمَا أَنْ يَسْبِقَهُ أَوْ يَتَأَخَّرَ عَنْهُ، فَلَا لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ لَهُ ظَرْفًا"^(١).

الإعراب الخامس: أَنَّ (إِذْ) مَنْصُوبٌ بِ (قَالَ) بَعْدَهَا، وَقَدْ رَدَّهُ أَبُو حِيَانَ: "وَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ (إِذْ) مُضَافَةٌ إِلَى الْجُمْلَةِ بَعْدَهَا وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ لَا يَعْمَلُ فِي الْمُضَافِ"^(٢).

ووجه الضعف في هذا الوجه مخالفة أقيسة اللغة العربية، بأن يعمل المضاف إليه في المضاف، ومن ثم الحمل على الوجه الضعيف في التوجيه.

الإعراب السادس: أَنَّ (إِذْ) انتصبت بفعل مقدر تقديره (أحياكم)، والتقدير: (وَهُوَ الَّذِي أَحْيَاكُمْ؛ إِذْ قَالَ رَبُّكَ)، وَقَدْ رَدَّهُ أَبُو حِيَانَ بِقَوْلِهِ: "وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّهُ حَذَفُ بَعْضِ دَلِيلٍ، وَفِيهِ أَنَّ الْأَحْيَاءَ لَيْسَ وَقَعًا فِي وَقْتِ قَوْلِ اللَّهِ لِلْمَلَائِكَةِ، وَحَذَفُ الْمَوْصُولِ وَصَلْتِهِ، وَإِبْقَاءُ مَعْمُولِ الصَّلَةِ"^(٣).

فأوجه ضعف هذا الإعراب عند أبي حيان:

١ - الحذف دون دليل.

(١) البحر المحيط ١/٢٢٥.

(٢) البحر المحيط ١/٢٢٥.

(٣) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان ١/٢٢٥.

٢- فساد المعنى، وذلك لاختلاف وقت الإحياء عن وقت القول، قال السمين الحلبي: "وهذا مردود باختلاف الوقتين"^(١).

٣- التكلف في التقدير حيث قدر حذف المصول وصلته وإبقاء معمول الصلة.

الإعراب السابع: أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لـ (خَلَقَكُمْ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]، أي: (اعبدوا ربكم الذي خلقكم) (إِذْ قَالَ رَبُّكَ)، وفيه ما فيه من الضعف الذي ذكره أبو حيان على النحو الآتي:

١- الحكم بزيادة الواو في قوله تعالى: (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ).

٢- طول الفصل بين العامل والمعمول، "وَيَكُونُ قَدْ فُصِّلَ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ الَّتِي كَادَتْ أَنْ تَكُونَ سُورًا مِنَ الْقُرْآنِ، لِاسْتِبْدَادِ كُلِّ آيَةٍ مِنْهَا بِمَا سَبَقَتْ لَهُ، وَعَدَمِ تَعَلُّقِهَا بِمَا قَبْلَهَا التَّعَلُّقَ الْإِعْرَابِيَّ"^(٢).

أما الوجه الإعرابي الذي ارتضاه أبو حيان فهو كون (إِذْ) منصوبةً بـ (تجعل)، ورجح هذا الوجه السمين الحلبي فعده من أحسن الأوجه^(٣)، ولعله الراجح؛ للأسباب التي ذكرها أبو حيان سابقاً؛ فهو وجه سهل لا تكلف فيه ولا تأويل، ولم يضطر إلى إخراج (إِذْ) عن بابها، كما أن المعنى صحيح متفق مع السياق القرآني.

أمّا وصفُ أبي حيان هذه الأعاريب السابقة بأنه ينبغي تنزيه القرآن عنها جميعها فليس بدقيق؛ لأن رأيه ينطبق على بعض أوجه الإعراب التي ظهر فيها ضعف في المعنى، وعاضده ضعف في القياس؛ ولكن بعض الأوجه كان الضعف فيها من

(١) الدر المصون للسمين الحلبي ٢٤٩/١.

(٢) ينظر: البحر المحيطة لأبي حيان ٢٢٥/١.

(٣) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي ٢٤٨/١.

جهة أقيسة اللغة العربية، ومن ثم فإن الأوجه كانت متفاوتةً في قوتها من حيث رجحان التقدير، فالحمل على ما لا تقدير فيه أولى مما فيه تقدير، كتقديرهم نصب (إذ) بفعل محذوف، وكذلك الحمل على الباب أو الأصل أولى من إخراج الكلمة عن بابها، كإعراب (إذ) مفعولاً به، ولو كان أبو حيان في موضع ترجيح بين تلك الأوجه لكان رأيه دقيقاً، إلا أنه ردّ الأوجه جميعها، وبعض هذه الأوجه ذكرها ابن هشام في مغنيه عن معاني (إذ) التي تُستعمل اسماً للزمن الماضي، فقد تُعرب ظرفاً، أو مفعولاً به بتقدير (انكر)، بل إن هذا التوجيه الإعرابي هو الغالب على (إذ) المذكورة في أوائل القصص^(١).

ولعل ما ذهب إليه أبو حيان في رد تلك الأوجه هو أن النحويين المتقدمين، كسيبويه عدوها اسماً للزمن الماضي، وقد تأتي ظرفاً بمعنى (مع)^(٢)، وكذلك ذكرها سيبويه في باب الظروف المبهمّة غير المتمكّنة، وعلل ذلك بقوله: "لأنها لا تضاف، ولا تصرّف تصرف غيرها، ولا تكون نكرة"^(٣)، ومن ثم لم يشيروا إلى استعمال آخر، وكذلك الحكم بكونها ظرفاً غير متصرف هو ما اتفق عليه جمهور النحويين^(٤).

(١) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ١١١.

(٢) الكتاب ٢٨٥/٣

(٣) الكتاب ٢٨٥/٣.

(٤) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ١١٢.

المسألة الرابعة: إعراب جملة (وقالوا)

في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ﴾ [البقرة: ١١٦]

قال أبو حيان: "والجمهور على قراءة سمح وَقَالُوا سجي بالواو^(١)، وهو أكد في الربط فيكون عطف جملة خبرية على جملة مثلها، وقيل: هو عطف على قوله: ﴿وَسَعَى فِي خَرَابِهَا﴾ [البقرة: ١١٤] فيكون معطوفاً على معطوف على الصلة، وفصل بينهما بالجملة الكثيرة، وهذا بعيد جداً، يُنزه القرآن عن مثله"^(٢).

المناقشة:

وجه أبو حيان والمعرّبون قراءة الجمهور ﴿وَقَالُوا﴾ بالواو بأن (قالوا) معطوفة على جملة قبلها، ثم اختلفوا في تحديد تلك الجملة على أقوال:

القول الأول: أنها معطوفة على ما قبلها؛ لأن الذين أخبر الله عنهم بمنع ذلك في المساجد، والسعي في خرابها هم الذين قالوا اتخذ الله ولداً، فوجب عطف آخر الكلام على أوله؛ لأنه كله إخبار عن النصارى، وهذا توجيه مكي بن أبي طالب^(٣)، وأحد

(١) قرأ الجمهور بالواو، وقرأ ابن عامر بغير الواو. ينظر: السبعة لابن مجاهد (١٦٩)، الحجة في

القراءات السبع لابن خالويه ٨٨، والتبصرة لمكي (٤٢٨)، والتيسير للداني (٧٦).

(٢) البحر المحيطة ٥٨٠/٢.

(٣) ينظر: الكشف لمكي ٢٦٠/١.

توجيهي ابن عطية^(١)، والواحدي^(٢)، وهو اختيار أبي حيان، وتلميذه السمين الحلبي^(٣).

القول الثاني: العطف بالواو على قوله: ﴿وَسَعَى فِي خَرَابِهَا﴾ [البقرة: ١١٤]، والمعنى: "ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها، وقالوا اتخذ الله ولداً، وهم النصارى الذين زعموا أن عيسى ابن الله"، وهو توجيه الطبري، والتوجيه الثاني لابن عطية^(٤)، وهذا التوجيه استضعفه أبو حيان، والسمين الحلبي؛ لأن العطف فيه سيكون على الصلة مع الفعل، ثم فصل بينهما بالجمل الكثيرة، وهذا ينبغي أن ينزه القرآن عنه^(٥).

القول الثالث: أنها عطف جملة على جملة دون تبين الجملة المعطوفة عليها، وهو قول ابن زنجلة، وابن أبي مريم^(٦).

القول الرابع: أنها معطوفة على قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرِيًّا تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]، وهو إعراب العكبري^(٧).

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٢٠١/١.

(٢) ينظر: التفسير البسيط ٢٦٢/٣.

(٣) ينظر: الدر المصون ٨٣/٢.

(٤) ينظر: جامع البيان ٥٣٧/٢، و المحرر الوجيز ٢٠١/١.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٥٨٠/٢، الدر المصون ٨٣/٢.

(٦) ينظر: حجة القراءات ١١١، الموضح في وجوه القراءات ٢٩٦/١.

(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٠٨/١.

القول الخامس: أنها معطوفة على ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتْ النَّصْرَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [البقرة: ١١٣]، "لا على صلة (من) لما بينهما من الجمل الكثيرة الأجنبية"^(١)، والذي سهّل ذلك "اشتراك المشركين واليهود والنصارى في الأقوال والعقائد الضالة"، وقدّم قول أهل الكتاب وهم اليهود لأنهم الذين ابتدأوا بذلك أيام تجادلهم في تفاضل أديانهم^(٢).

القول السادس: أنها معطوفة على ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾ أو ﴿مَنَّ﴾ أو مفهوم قوله تعالى: ﴿مَنْ أَظْلَمُ﴾ وهو قول البيضاوي^(٣).

والذي يظهر أن أبا حيان قد رجّح التوجيه الذي يبتعد فيه عن كثرة الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، ومما يؤيد توجيهه أن ابن خالويه قال في هذا الوجه: "عطفوا جملةً على جملة، وأتوا بالكلام متصلًا بعبءه ببعض"^(٤)، فقد جمع هذا الوجه بين موافقته للمعنى وموافقته لأقيسة اللغة العربية، إلا أن هذا لا يعني أن الوجه الذي ضعّفه أبو حيان ليس بحسن المعنى، بل إن فيه وجهًا حسنًا من حيث المعنى؛ وهو العطف على (سعى) إلا أن العيب فيه كثرة الفصل.

(١) ينظر: إرشاد العقل السليم ١٥٠/١

(٢) ينظر: التحرير والتنوير ٥٨٨/١

(٣) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي ١٠٢/١ .

(٤) ينظر: الحجة في القراءات السبع (٨٨) .

المسألة الخامسة: إعراب (من) في قوله تعالى:

﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمْتِعْهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَصْطَرَّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَيَبْئَسَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ١٢٦]

وصف أبو حيان ما ذهب إليه أبو البقاء العكبري في رده بعض الأوجه الإعرابية لـ (من) بقوله: "وإنما جرى أبو البقاء في إعرابه في القرآن على حدّ ما يجري في شعر الشنفرى والشمّاخ، من تجويز الأشياء البعيدة والتقادير المستغنى عنها، ونحن ننزه القرآن عن ذلك" (١).

المناقشة:

وجّه أبو حيان إعراب (من) بوجهين (٢)، وانتقد ما ذهب إليه العكبري، على النحو الآتي:

١- أن تكون (من) في موضع نصب بفعل مضمر تقديره: (وأرزق من كفر فأمتعته)، ويكون (فأمتعته) معطوفاً على الفعل المحذوف الناصب لـ (من). وقد ردّ أبو البقاء وقوع (من) في موضع النصب؛ وعلته في ذلك أن أداة الشرط لا يعمل فيها جوابها بل الشرط، ولم يعترض أبو حيان ما ذهب إليه العكبري من ردّ مجيء (من) في موضع نصب؛ لأنه قدرها بوجه مختلف؛ وهو أن (من) موصولة، وأنها نُصبت بفعل مضمر.

٢- أن تكون (من) في موضع رفع على الابتداء، وتحتل وجهين، وهما:

أ- أن تكون موصولة، وجاز دخول الفاء في خبرها لشبهه الموصول باسم الشرط.

(١) البحر المحيط ٦١٥/١.

(٢) يُنظر: البحر المحيط ٦١٥/١.

ب- أو تكون شرطيةً، والفاء واقعة في جواب الشرط.

وقد ردّ أبو البقاء أن تكون (من) الموصولة مبتدأ، والفاء داخلة في خبرها، وعلته في ذلك أن (الذي) لا يدخل الفاء في خبره إلا إذا كان الخبر مستحقاً لصلته، كقولك: (الذي يأتيني فله درهم)، والكفر لا يستحق به التمتع، وأجاز وقوع (من) الموصولة مبتدأ إذا كانت الفاء زائدةً، أو الخبر محذوفاً، وجاز حذف الخبر لدلالة (فأتمته) عليه.

أو تكون (مَنْ) شرطيةً، والفاء جوابها، أو الجواب محذوف تقديره: (ومن يكفر أرزق)^(١).

وقد ردّ أبو حيان ما ذهب إليه العكبري من أن الفاء لا يصح أن تدخل في الخبر لعدم استحقاق الكفر التمتع، بقوله: "وتعليه ليس بصحيح"، واحتج عليه بما يأتي:

أ- صحة المعنى؛ إذ إن الخبر مستحق بالصلة، ذلك أن التمتع القليل والصيورة إلى النار مستحقان بالكفر.

ب- وقوع العكبري في التناقض، حين جوّز أن تكون (مَنْ) شرطيةً، والفاء جوابها، لأن الجزاء مستحق بالشرط ومرتّب عليه، فذلك الخبر المشبه به، وأبو البقاء أجاز ذلك ابتداءً.

ت- التكلف بالتقدير دون داعٍ، فقال أبو حيان: "وأما تقدير زيادة الفاء وإضمار الخبر وإضمار جواب الشرط إذا جعلنا (مَنْ) شرطية فلا حاجة إلى ذلك؛ لأنّ الكلام منتظم في غاية الفصاحة دون هذا الإضمار"^(٢).

(١) ينظر: البحر المحيط ٦١٥/١، والتبيان في إعراب القرآن ١١٤/١.

(٢) البحر المحيط ٦١٥/١.

والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه أبو حيان من ردّ كلام العكبري يعدّ قويًّا؛ لأنه كان يرد الأوجه ذات التأويلات البعيدة أو المتكلفة، والأصل أن حمل الكلام على ما ليس فيه تأويل أولى من حمله على ما فيه تأويل، كما أن الحمل على أصل الكلام ما دام موافقًا للمعنى وأقيسة اللغة العربية أولى من إخرجه عن أصله والتأويل، إلا أن هذا لا يعني أن ما ذهب إليه العكبري يعد من الأوجه التي يجب تنزيه القرآن عنها.

المسألة السادسة: إعراب (في الآخرة) في قوله تعالى:

﴿وَلَقَدْ أَصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [البقرة: 130]

قال أبو حيان: "قال الحسين بن الفضل: في الكلام تقديم وتأخير، التقدير: ولقد اصطفيناه في الدنيا وفي الآخرة، وإنه لمن الصالحين، وهذا الذي ذهب إليه خطأ يُنزه كتاب الله عنه" (١).

المناقشة:

ذكر المعربون في متعلق الجار والمجرور من قوله تعالى: ﴿فِي الْآخِرَةِ﴾ ستة أوجه، وقد اعترض أبو حيان على الوجه الخامس منها، ووصفه بأنه لا يجوز مثله في القرآن، لنبو السمع عنه؛ لذا ينبغي أن يُنزه عنه كتاب الله، وأما الأوجه الستة فهي (٢):

الأول: أن الجار والمجرور متعلقان بـ (الصالحين) على أن الألف واللام للتعريف، وليست موصولة، وهذا مذهب المازني.

الثاني: أنهما متعلقان بمحذوف، لكن من جنس الملفوظ به، أي: (وإنه لصالِحٌ في الآخرة لمن الصالحين) (٣).

(١) البحر المحيط ١/ ٦٣٠.

(٢) يُنظر لمزيد من التفصيل في هذه الأوجه في: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٧٩، ومشكل إعراب القرآن

١/ ١١١، والتفسير البسيط ٣/ ٣٣٦، البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٢٣، والمحزر الوجيز

١/ ٢١٢، والبحر المحيط ١/ ٦٣٠، والدر المصون ١/ ١٢٢.

(٣) يُنظر: البحر المحيط ١/ ٦٣٠، والدر المصون ٢/ ١٢٢.

الثالث: أنهما متعلقان بمحذوف، تقديره: (أعني في الآخرة)، وذكر أبو حيان أنه مثل اللام في (لك) التي تجيء بعد (سقيًا)؛ فهو للتبيين^(١).

الرابع: أنهما يتعلّقان بقوله (الصالحين)، وإن كانت (أل) موصولة؛ لأنه يُغْتَفَر في الظروفِ وشبّهها ما لا يُغْتَفَرُ في غيرها اتِّسَاعًا^(٢).

الخامس: أنهما يتعلّقان بـ (اصْطَفَيْنَاهُ)، قال الحسين بن الفضل: (في الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ، مجازُهُ: ولقد اصطفيناه في الدنيا وفي الآخرة).

وهذا هو الوجه الذي انتقده أبو حيان بأنه ينبغي تنزيه القرآن عنه؛ وتبعه تلميذه السمين^(٣)، حيث قال: "وهذا ينبغي ألاّ يجوزُ مثله في القرآنِ لِنُبُوِّ السَّمْعِ عنه"^(٤).

السادس: (في الآخرة) متعلقان بمصدر محذوف دلّ عليه الظاهر، أي: صلاحه في الآخرة^(٥).

السابع: ألا يكون في الكلام تقديم وتأخير في حال كان المعنى صحيحًا، وهو الأولى. وهو ما ذهب إليه الرازي "إذا صحّ الكلام من غير تقديم وتأخير كان أولى"^(٦).

وبتأمل الأوجه السابقة التي أجازها أبو حيان يظهر أنها اتفقت من وجهين، وهما:

(١) البحر المحيط ٦٣٠/١.

(٢) يُنظر: البحر المحيط ٦٣٠/١، والدر المصون ١٢٢/٢.

(٣) يُنظر: البحر المحيط ٦٣٠/١، والدر المصون ١٢٢/٢.

(٤) الدر المصون ١٢٢/٢.

(٥) يُنظر: البحر المحيط ٦٣٠ / ١.

(٦) التفسير الكبير ٦٢/٤.

١- تقدير متعلق الجار والمجرور محذوفاً لوجود دليل عليه مذكور، وهو (الصالحين).

٢- تقدير متعلق الجار والمجرور مذكوراً، وهو (الصالحين)، سواء أكانت (أل) للتعريف أم موصولةً، وترتب على ذلك تقديم متعلق (الصالحين).

وكلها أوجه جائزة لها نظائر في اللغة العربية، أما الوجه الذي اعترض عليه أبو حيان، فقد كان فيه تقديم وتأخير في الكلام، وكذلك وقع فيه فصل بين الجار والمجرور ومتعلقهما، وكان الفاصل هو حرف العطف والحرف الناسخ، وهو مما لا نظير له، وفيه تكلف شديد لا حاجة إليه، ومن ثم فإن وصف أبي حيان هذا التقدير بأنه ما ينبغي تنزيه القرآن عنه يعد وجيهاً.

المسألة السابعة: إعراب (الوصية) في قوله تعالى:

﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠]

أورد أبو حيان أوجهًا إعرابيةً في (الوصية)، وردَّ إعراب ابن عطية فيها، وعده مما ينبغي تنزيه القرآن عنه، حيث قال: "وأما قوله: بتقدير (فعليه الوصية)، أو بتقدير الفاء فقط، كأنه قال: فالوصية للوالدين، فكلام من لم يتصفح كلام سيبويه، فإن سيبويه نص على أن مثل هذا لا يكون إلا في ضرورة الشعر، فينبغي أن يُنزه كتاب الله عنه"^(١).

الناقشة:

ذكر أبو حيان عدة أوجه إعرابية للوصية^(٢)، وهي:

- ١- أن تكون (الوصية) نائب فاعل للفعل (كُتِبَ)، وجاء الفعل (كُتِبَ) خاليًا من علامة التأنيث للفصل بين الفعل ونائبه، ولكون الوصية مؤنثًا مجازيًا^(٣).
- ٢- أن يكون نائب الفاعل (الإيصاء) المقدر يفسره المذكور بعده، وجواب الشرطين (إذا) و(إن) محذوف، لدلالة المعنى والسياق عليه، ولا يجوز أن يقدر جواب الشرط من معنى (كُتِبَ)؛ لأن زمنه في الماضي، والشرط زمنه المستقبل، والتقدير: (كُتِبَ الوصيةُ على أحدكم إذا حضر الموتُ إن ترك خيرًا

(١) البحر المحيط ١/١٦٣.

(٢) ينظر: البحر المحيط ١/١٦٢ - ١٦٣.

(٣) ينظر: البحر المحيط ١/١٦٢ - ١٦٣، البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٤١.

فليوص)، وجواب الشرط الثاني محذوف دلّ عليه جواب الشرط الأول المحذوف.

٣- أن يكون جواب الشرطين محذوفاً، ويُقدر من معنى (كُتِبَ عليكم الوصية)، وجاز ذلك؛ لأن (كُتِبَ) متضمن معنى (يتوجّه)، والتقدير: (يتوجه إيجاب الوصية عليكم)، فصح بذلك تقدير جواب الشرط من (كُتِبَ)، لأن الزمن صار بالتضمنين مستقبلاً، ويجوز أن يكون (كُتِبَ) المتضمن معنى (يتوجه) عاملاً في (إذا) بتقدير أنها ظرف محض غير متضمن الشرطية، وجواب شرط (إن) ترك خيراً) محذوف يدل عليه (كُتِبَ).

ويمنع أن يكون (إذا) معمولاً لـ (الوصية)؛ لأنها مصدر وموصول، ولا يجوز أن يتقدم معمول الموصول عليه عند جمهور النحويين، وأجازه أبو الحسن أن يتقدم معمول الموصول عليه إذا كان المعمول ظرفاً، وكان العامل فيه (المصدر)؛ لأنه يعد المصدر موصولاً غير محض.

٤- أن تكون (الوصية) نائب فاعل لـ (كُتِبَ)، ويُقدر (كُتِبَ) هو العامل في (إذا)، والتقدير: (توجّه إيجابُ الله عليكم مقتضى كتابه إذا حضر)، والمعنى أنه مكتوبٌ منذ الأزل، وجواب الشرطين محذوف يدل عليه قوله (كُتِبَ عليكم)، ونظيره قولنا: (شكرتُ فِعْلَكَ أن جئتني إذا كان كذا)، وهو ما ذهب إليه ابن عطية.

وقد اعترض أبو حيان ما ذهب إليه ابن عطية من عدة أوجه.

أ- وقوعه في التناقض؛ ذلك أنه قدر (إذا) معمولاً لـ (كُتِبَ)، وهذا التقدير يصح في حال كانت (إذا) متمحضةً للظرفية، ولم تكن شرطاً. ثم عدّ ابن عطية (إذا) شرطيةً، وذلك في قوله: "وجواب

الشرطين"، وهذا هو محل التناقض، إذ قدر (إذا) ظرفاً وشرطاً في آنٍ واحد.

ب - في حال كانت (إذا) شرطاً فإن العامل فيها إما الجواب، وإما الفعل بعدها، ولا يجوز أن يكون العامل فيها ما قبلها إلا على مذهب من يُجيز تقديم جواب الشرط، ومن ثم لا يمكن تأويل كلام ابن عطية على هذا المذهب لأنه قال: "وجواب الشرطين إذا وإن مقدرٌ يدل عليه ما تقدم".

٥ - أن ترتفع الوصية على الابتداء، على تقدير الفاء، والخبر إما محذوف وتقديره (فعلية الوصية)، وإما مذكور وهو قوله تعالى: (للوالدين والأقربين)؛ والتقدير (فالوصية للوالدين والأقربين)، وتكون الجملة الابتدائية جواباً لما تقدم، وفي هذه الحالة يكون نائب الفاعل للفعل (كُتِب) مضمراً تقديره (الإيصاء)، والذي سوغ إضماره هو وجود ما يدل عليه وهو قوله تعالى: (الوصية).

وقد عقب ابن عطية على هذا الوجه بأن نائب الفاعل المقدر (الإيصاء)، يعد هو العامل في (إذا)، وترتفع (الوصية) بالابتداء، وفيها جواب الشرطين، والتقدير (فعلية الوصية)، أو بتقدير الفاء، والتقدير (فالوصية للوالدين).

وقد اعترض أبو حيان ما ذهب إليه ابن عطية من عدة أوجه على النحو الآتي:

أولاً: اعترض تقديره (إذا) معمولةً للإيصاء المقدر من وجهين:

أ - وقوعه في التناقض: أنه قدر (إذا) معمولةً للإيصاء المقدر، ثم عدّ (الوصية) فيه جواب الشرطين، فوقع في التناقض؛ لأنه تعامل مع (إذا) باعتبارين مختلفين، حيث عدها تارةً شرطيةً، وتارةً أخرى ظرفيةً؛ لأن وقوع (إذا) معمولةً للإيصاء المقدر يعني أنها لن تكون شرطاً، فلا يصح أن

يكون في (الوصية) جواب (إذا) ابتداءً.

ب- أنه لا يجوز أن يكون الإيضاء المقدر عاملاً في (إذا) لعلتين؛ وهما:

• إما أن تقدر العامل هو لفظ الإيضاء محذوفاً، وهذا لا يصح لأن المصدر لا يعمل محذوفاً، وكذلك فإن لفظ الإيضاء قُدر بأنه نائب الفاعل، ونائب الفاعل لا يُحذف.

• أو تقدر العامل هو ضمير الإيضاء، وهذا غير جائز، لأنه لو صرح بضمير المصدر لم يجز له أن يعمل؛ إذ إن من شروط عمل المصدر عند البصريين أن يكون مُظهراً، فإذا كان ضمير الراجع إلى المصدر المذكور لا يعمل فمن باب أولى ألا يعمل ضمير المصدر المضمَر.

ثانياً: تقدير (الوصية) مبتدأ، وخبره محذوف والتقدير: (فعليه الوصية)، أو بالفاء فقط والخبر مذكور؛ والتقدير (فالوصية للوالدين).

وقد اعترض أبو حيان هذا التقدير قائلاً "فَيَنْبَغِي أَنْ يُنَزَّهَ كِتَابُ اللَّهِ عَنْهُ"^(١)؛ إذ أجاز ابن عطية حذف الفاء من جواب الشرط في القرآن الكريم حملاً على الضرورة، بينما سيبويه أجاز ذلك في ضرورة الشعر فقط، واستدل سيبويه على ذلك بما رواه عن أستاذه الخليل وهو إمام ثقة في العربية، وضعف هذا التقدير كذلك أبو البركات الأنباري؛ إذ قال: "وهذا القول ضعيف؛ لأن حذف الفاء موضعه الشعر"^(٢).

ويظهر أن ما ذهب إليه أبو حيان موافق لمذهب سيبويه والمبرد وهما إمامان في العربية، في حين أن ابن عطية كان موافقاً لما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش الذي

(١) البحر المحيط ١/١٦٣.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٤٥.

أجاز حذف الفاء في النثر الفصيح، وقد حرر هذه المسألة ابن مالك الذي جمع بين المذهبين في أن حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط وقع في الشعر كثيرًا، وفي الاختيار قليلًا، واستدل على ذلك بما ورد في الحديث الصحيح، وكذلك أجاز العكبري حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط ابتداءً واستحسنه بشرط أن يكون الشرط بلفظ الماضي^(١).

وبناءً على ما سبق فإن ما ذهب إليه أبو حيان من عدّ هذا الوجه مما ينبغي تنزيه القرآن عنه فيه بعض المبالغة؛ وبخاصة أن ابن مالك أورد بعض الأدلة في النثر، ولعل الأولى أن يوجه بأن يحمل القرآن على أشرف الوجوه في العربية وأفصحها، لأن الغرض من دخول الفاء في جواب الشرط إذا كان جملةً اسميةً هو التأكيد على أنها جواب للشرط، وليست جملةً خبريةً، فإذا حُذفت الفاء قد يقع اللبس.

(١) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٥٣٦

المسألة الثامنة: إعراب (أو أشدّ ذكراً) في قوله تعالى:

﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَسِكَكُمْ فَادْذُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾ [البقرة: ٢٠٠]

قال أبو حيان: "... وهذا أولى من جعل (ذكراً) تمييزاً لأفعل التفضيل الذي هو وصف في المعنى للذكر، فيكون للذكر نكرٌ - بأن تنصبه عطفًا على محل الكاف، أو تجرّه عطفًا على (ذكر) المجرور بالكاف، أو الذي هو وصف في المعنى للذاكر بأن تنصبه بإضمار فعل، أي: أو كونوا أشد، أو للذاكر المذكور بأن تنصبه عطفًا على (آباءكم)، أو للذاكر الفاعل بأن تجرّه عطفًا على المضاف إليه الذكر، ولا يخفى ما في هذه الأوجه من الضعف، فينبغي أن يُنزه القرآن عنها"^(١).

المناقشة:

ذكر أبو حيان عدة تقديرات في إعراب (أشد)، وقد عدّها من الأوجه الضعيفة التي ينبغي أن يُنزه القرآن عنها، وهي:

أولاً: أن يكون (أشد) منصوبًا على عدة أوجه، وهي:

- ١ - أن يكون معطوفًا على موضع الجار والمجرور (كذكركم)^(٢)، ويكون نعتًا لمصدر محذوف والتقدير (واذكروا الله نكرًا كذكركم آباءكم أو أشد)، وجعلوا الذكر نكرًا على جهة المجاز كقولنا: (شاعر شعر). وهو توجيه أبي علي وابن جني^(٣).

(١) البحر المحيط ٢/٣٠٨-٣٠٩.

(٢) قدره الزمخشري الوجه الأول. يُنظر: الكشاف ١/٢٤٧.

(٣) يُنظر: التمام في تفسير أشعار هذيل ٩٢، البحر المحيط ٢/٣٠٨.

٢- أن يكون معطوفاً على (آبائكم)، والمعنى: (أو أشد نكراً من آبائكم) على أن (نكراً) من فعل المذكور. وهو توجيه الزمخشري^(١).

وقد اعترضه أبو حيان بأنه "كلام قلق"، وسبب اعتراضه أن التقدير سيكون (قوماً أشد نكراً من آبائكم)، فكان القوم مذكورين، و(الذكر) الذي هو تمييز بعد (أشد) هو من فعلهم، أي من فعل القوم المذكورين؛ لأنه جاء بعد (أفعل) الذي هو صفة للقوم، ومعنى قوله: (من آبائكم) أي (من نكركم لآبائكم).

٣- أن يكون منصوباً بإضمار فعل الكون، والتقدير: (كونوا أشد نكراً له منكم لآبائكم)، والذي سوغ هذا التقدير أن معنى قوله تعالى: (فاذكروا الله) (كونوا ذاكريه). وهو توجيه العكبري ورجحه على غير من الأوجه لأنه يخلو من المجاز.

الوجه الثاني: أن يكون (أشد) مجروراً، وفيه وجهان:

١- أن يكون معطوفاً على (نكركم)، والتقدير (أو كذكر أشد نكراً). وهو توجيه الزجاج وابن عطية.

٢- أن يكون معطوفاً على الضمير المجرور في المصدر في (كنكركم). وهو توجيه الزمخشري، وقد اعترضه أبو حيان لما فيه من عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجار.

أما (نكراً) فقد أعربوه تمييزاً، وذلك لوقوعه بعد أفعل التفضيل. وقد اعترض أبو حيان إعراب (نكراً) تمييزاً ابتداءً؛ لأن فيه فساداً في المعنى ذلك أن "أفعل التفضيل

(١) يُنظر: الكشاف ١/٢٤٨، البحر المحيط ٢/٣٠٨.

إذا انتصب ما بعده، فإنه يكون غير الذي قبله"، كقولنا: "زيدٌ أحسنٌ وجهًا"، فالوجه ليس زيدًا، فإن كان من جنس ما قبله انخفض، نحو (زيدٌ أفضلٌ رجلٍ).

ومن ثم ضعف أبو حيان الأوجه السابقة كلها، وعدّها مما ينزه القرآن عنها، وأجاز أوجه أخرى، وكان منطلقه في ذلك هو المعنى حيث قال: "والذي يتبادر إليه الذهن في الآية أنهم أمروا بأن يذكروا الله ذكرًا يماثل آباءهم، أو أشد"، ثم ذكر الأوجه الإعرابية المترتبة على ذلك، والتي تدعم المعنى، وهي:

١- أن يكون (أشد) منصوبًا على الحال، لأنه لو تأخر عن (ذكرًا) لكان نعتًا له.

٢- أن يكون (ذكرًا) مصدرًا منصوبًا لقوله: (اذكروا)، ويكون قوله: (كذكركم) في محل نصب على الحال من (ذكرًا)، لأنها في الأصل صفة له، فلما تقدمت كانت في محل الحال، ويكون (أشد) معطوفًا على الحال (كذكركم) فيكون حالًا معطوفًا على حال، ويكون التقدير: (اذكروا الله ذكرًا كذكركم أو أشد)، أي (مشبهًا بذكركم أو أشد).

والذي يظهر أن وصف أبي حيان للأوجه السابقة بالضعف وجيه، لما فيها من تأويل، وتضمنين، وتقدير، إلا أنها لا تصل إلى مرتبة أن ننزه القرآن عنها، وبخاصة أن السمين الحلبي قد ارتضى تلك الأوجه الضعيفة؛ لأن أصحابها قد خرجوا لها.

ولم يكتفِ السمين الحلبي بقبول تلك الأوجه الضعيفة، بل انتقد ما ذهب إليه أبو حيان في تضعيفه بعض الأوجه، وهو عطف (أشد) على محل الجار والمجرور (كذكركم)، فقال: "ثم اعترض على نفسه في هذا الوجه بأنه يلزم منه الفصل بين حرفِ العطف وهو أو وبين المعطوف وهو (ذكرًا) بالحال وهو «أشد»»، وقد نصَّ النحويون على أن الفصل بينهما لا يجوز إلا بشرطين، أحدهما: أن يكون حرفٌ

العطفِ أكثرَ من حرفٍ واحد. والثاني: أن يكونَ الفاصلُ قَسَمًا أو ظرفًا أو جارًّا، وأحدُ الشرطينِ موجودٌ وهو الزيادة على حرفٍ والآخرُ مفقودٌ، وهو كونُ الفاصلِ ليس أحدَ الثلاثةِ المتقدمة. ثم أجابَ بأن الحالَ مقدرةٌ بحرفِ الجرِ وشبَّهه بالظرفِ فَأُجْرِيَتْ مُجْرَاهُمَا^(١).

(١) الدر المصون ٢/٣٤٠.

المسألة التاسعة: إعراب (ولا يحسبن) في قوله تعالى:

﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ لَّا أَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا
وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ [آل عمران: ١٧٨]

قال أبو حيان: "وقد أشبعنا الكلام في حذف أحد مفعولي (ظنّ) اختصاراً فيما تقدم من قول الزمخشري في قوله: (وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا) [آل عمران: ١٦٩] إن تقديره: ولا تحسبنهم، وذكرنا هناك أنّ مذهب ابن ملّكون أنه لا يجوز ذلك، وأنّ مذهب الجمهور الجواز لكنه عزيز جداً بحيث لا يوجد في لسان العرب إلا نادراً، وأنّ القرآن ينبغي أن ينزه عنه"^(١).

المناقشة:

ما ذكره أبو حيان عن الزمخشري عند الآية الكريمة ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ لَّا أَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾، بسطه في موطن مشابه عند قوله تعالى: (وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا) [آل عمران: ١٦٩].

إذ قرأ حمزة قوله تعالى: (ولا يحسبن الذين كفروا) بقاء الخطاب (ولا تحسبن)^(٢)، ووجه أبو حيان هذه القراءة بأن يكون (الذين كفروا) مفعولاً أول، ولا يصح أن يكون (أنما نملي لهم خير) المفعول الثاني؛ لأنه ينسبك منه مصدر المفعول الثاني، فيكون المفعول الثاني هو الأول من حيث المعنى، والمصدر لا يكون الذات، وخرّج على حذف مضاف من الأول، والتقدير: (ولا تحسبن شأن الذين كفروا)، أو من الثاني والتقدير: (ولا تحسبن الذين كفروا أصحاب أن الإملاء خير لأنفسهم حتى يصح كون الثاني هو

(١) البحر المحيط ٣/٤٤٤.

(٢) يُنظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ٢٢٠.

(الأول).

وقد نقل أبو حيان أن الكسائي والفراء والزمخشري وابن الباذش خرّجوه على أن يكون (إنما نملي لهم خيرٌ لأنفسهم) بدلاً من (الذين)، وحُذف المفعول الثاني لدلالة الكلام عليه، والتقدير: (ولا تحسبن الذين كفروا خيريةً إملأنا لهم كائنةً أو واقعةً)، والذي سوغ اقتصار فعل الحُسبان على مفعول واحد هو التعويل على أن البديل والمبدل منه في حكم المُنْحَى^(١).

وقد ردَّ أبو حيان هذا الوجه من عدة اعتبارات وهي^(٢): أن حذف المفعول الثاني من أفعال (ظن) لا يجوز عند ابن مَلْكون، وجائز عند الجمهور ولكنه عزيز جداً بحيث لا يوجد في لسان العرب إلا نادراً، وأن القرآن ينبغي أن يُنزه عنه^(٣). وقد خرّجه الزجاج على أن (نملي لهم) بدلٌ، و(خيرًا) المفعول الثاني، والتقدير: (إملأنا خيرًا)^(٤)

أما الأخفش فقد نقل عنه أبو حيان -نقلًا عن أبي حاتم- أنه كان يخرجها على التقديم والتأخير، والتقدير: (ولا تحسبن الذين كفروا إنما نملي لهم ليزدادوا إثماً، إنما نُملي لهم خيرٌ لأنفسهم)، وبذلك تكون (إنما نُملي لهم ليزدادوا إثماً) في موضع المفعول الثاني، وقوله: (إنما نُملي لهم) مبتدأ وخبر، أي (إملأنا لهم خيرٌ لأنفسهم)، والابتداء بأن المفتوحة جائز في مذهب الأخفش^(٥).

(١) يُنظر: معاني القرآن للكسائي ١٠٨، معاني القرآن للفراء ٢٤٨/١، الكشاف ٤٤٤/١، البحر المحيط ٤٤٤/٣.

(٢) يُنظر: البحر المحيط ٤٤٤/٣.

(٣) يُنظر: البحر المحيط ٤٤٤/٣.

(٤) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٩١/١.

(٥) يُنظر: البحر المحيط ٤٢٨/٣.

وقد تكرر تقدير حذف مفعول باب (ظن وأخواتها) في قوله تعالى: (وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا) ﴿١٦٩﴾، حيث قدر الزمخشري أن يكون إعراب (الذين قتلوا) فاعلاً، والتقدير: (ولا يحسبهم الذين قتلوا أمواتاً)، أي (لا تحسبن الذين قتلوا أنفسهم أمواتاً)، وسوغ حذف المفعول الأول بأنه كان في الأصل مبتدأً فسهل هذا الأصل حذفه؛ لأن المبتدأ يُحذف^(١).

وقد رد أبو حيان تقدير الزمخشري من جهتين:

الأولى: أن تقديره: (ولا تحسبنهم)؛ غير جائز لما فيه من تقديم الضمير على مفسره، وهو محصور في باب (رُبَّ)، و(نعم) و(بئس)، وباب التنازع على مذهب سيبويه، وضمير الأمر والشأن، وباب البدل على خلاف فيه بين البصريين في نحو (مررت به زيداً)^(٢).

الثاني: أن القول بجواز حذف أحد مفعولي (ظن) هو قول الجمهور، ولكن قسروا حذف أحد المفعولين اختصاراً، لأنه يؤدي غرضاً، وهو فهم المعنى، ومع ذلك فهو عندهم قليل جداً، بل إن أبا علي الفارسي عدّ حذفه عزيزاً جداً، أما ابن ملكون الحضرمي الإشبيلي، فقد منع حذفه اقتصاراً، ومن ثم فإنه ما كان التجويز فيه على قلة أو منع ابتداء^(٣)، "ينبغي أن لا يحمل عليه كلام الله تعالى"^(٤).

ومن ثم رجح أبو حيان تقدير أن الفاعل مضمّر يفسره المعنى، والتقدير: لا يحسبن هو أي أحدٌ، أو (حاسب)، قائلاً بوصفه: "أولى".

(١) يُنظر: الكشاف ١/ ٤٣٩.

(٢) يُنظر: البحر المحيط ٦/ ٤٢٨.

(٣) يُنظر: البحر المحيط ٦/ ٤٢٨، همع الهوامع ١/ ٥٥٠.

(٤) البحر المحيط ٣/ ٤٢٨.

إلا أن السمين الحلبي اعترض القول بمنع حذف المفعول الثاني؛ لأن الحذف الممنوع هو حذف الاقتصار^(١)، وكذلك أجاز المنتجب الهمذاني حذف المفعول الأول في الآية للغة التي ذكرها الزمخشري، وكذلك لدلالة الكلام عليه^(٢).

فأبو حيان وازن بين توجيهين؛ أحدهما وقع فيه حذف مختلف فيه، وهو حذف نادر، إضافة إلى وقوع تصرف آخر غير مستساغ وهو تقديم الضمير على مفسره.

فالتوجيه الأول وقع فيه قبحان، أما التوجيه الثاني - وهو الذي رجحه أبو حيان - ففيه تقدير حذف نائب الفاعل لوجود دليل عليه، ومن ثم رجح التوجيه الذي وقع فيه قبح على التوجيه الذي وقع فيه قبحان

وما ذهب إليه أبو حيان له وجاهته في حمل القرآن على أحسن الأوجه وبخاصة أن المعربين كان لهم توجيهات أخرى، ففي قراءة (ولا تحسبن) من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمِّلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾ قدر لها العكبري عدة أوجه منها؛ أن (الذين كفروا) المفعول الأول، أما المفعول الثاني ففيه وجهان أحدهما هو قوله تعالى: (أَنَّمَا نُمِّلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ) أو أن قوله تعالى: (أَنَّمَا نُمِّلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ) سد مسد المفعولين^(٣)، وعند ابن عطية أن (أَنَّمَا نُمِّلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ) سد مسد مفعولين^(٤)، وهو قول الفارسي، والزمخشري، والمنتجب الهمذاني، والسمين^(٥).

(١) يُنظر: الدر المصون ٣ / ٤٩٨.

(٢) يُنظر: الفريد في إعراب القرآن ٢ / ١٦٧.

(٣) يُنظر: التبيان ١ / ٣١٣.

(٤) يُنظر: المحرر الوجيز ١ / ٥٤٥.

(٥) يُنظر: الحجة في القراءات السبع ٣ / ١٠٩-١١٠، الكشاف ١ / ٤٤٤، الفريد في إعراب القرآن

١٧٤ / ٢، الدر المصون ٣ / ٥٠١.

إلا أن وصفه هذا التوجيه بأنه مما ينزه عنه القرآن ففيه مبالغة، وبخاصة أن السمين الحلبي قد سوغ ما ذهب إليه الزمخشري، وفند اعتراضات أبي حيان بما يأتي:

١- تقدير تقديم المضمرة على مفسره: رد السمين الحلبي بأن الزمخشري لم يقدره صناعةً بل إيراداً للمعنى المقصود، ودليل ذلك أنه لما أراد الصناعة النحوية قدره بلفظه.

٢- منع ابن ملكون حذف المفعول به: رد السمين الحلبي بأنه لا يعتد به ما دام قد أجاز الجمهور ذلك.

٣- أن أبا حيان قد أجاز ذلك في بعض المواضع^(١).

(١) يُنظر: الدر المصون ٤٨١/٣.

المسألة العاشرة : إعراب (أن تبتغوا)

في قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْلِفِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرْضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٤٤﴾﴾ [النِّسَاءُ : ٢٤]

قال أبو حيان: "وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ : فَإِنْ قُلْتَ : أَيْنَ مَفْعُولُ تَبْتَغُوا؟ قُلْتَ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَقْدَرًا، وَهُوَ: النِّسَاءُ، وَأَجُودُ أَنْ لَا يُقَدَّرَ. وَكَأَنَّهُ قِيلَ: أَنْ تُخْرِجُوا أَمْوَالَكُمْ أَنْتَهَى كَلَامُهُ. فَأَمَّا تَقْدِيرُهُ: إِذَا كَانَ مَقْدَرًا بِالنِّسَاءِ فَإِنَّهُ لَمَّا جَعَلَهُ مَفْعُولًا لَهُ غَايِرَ بَيْنَ مُتَعَلِّقِ الْمَفْعُولِ لَهُ وَبَيْنَ مُتَعَلِّقِ الْمَعْلُولِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَأَجُودُ أَنْ لَا يُقَدَّرَ، وَكَأَنَّهُ قِيلَ: أَنْ تُخْرِجُوا أَمْوَالَكُمْ، فَهُوَ مُخَالِفٌ لِلظَّاهِرِ، لِأَنَّ مَدْلُولَ تَبْتَغُوا لَيْسَ مَدْلُولَ تُخْرِجُوا، وَلِأَنَّ تَعْدِي تَبْتَغُوا إِلَى الْأَمْوَالِ بِالنِّسَاءِ لَيْسَ عَلَى طَرِيقِ الْمَفْعُولِ بِهِ الصَّرِيحِ، كَمَا هُوَ فِي تُخْرِجُوا، وَهَذَا كُلُّهُ تَكَلَّفٌ يَنْبَغِي أَنْ يُنَزَّهَ كِتَابُ اللَّهِ عَنْهُ" (١).

المنافسة:

ذهب أبو حيان إلى أن إعراب (أن تبتغوا) في موضع بدل اشتغال من (وراء ذلكم)؛ لأن الابتغاء بالمال يشمل النكاح والشراء، أو أن الابتغاء بالمال هو على وجه النكاح، وقد سبقه إلى ذلك الزمخشري الذي أجاز إعراب (أن تبتغوا) بدلاً من (وراء ذلكم).

(١) البحر المحيط ٥٨٨/٣.

وكذلك عدّه الرزاي بدلاً من (ما) والتقدير: "وأحل لكم ما وراء ذلكم وأحل لكم أن تبتغوا"، وقدّر له وجهاً آخر؛ وهو أنه منصوب على نزع الخافض، كأنه قيل: (لأن تبتغوا)، والمعنى: (وأحل لكم ما وراء ذلكم لإرادة أن تبتغوا بأموالكم)^(١).

وقد أجاز الزمخشري وجهاً آخر لإعراب (أن تبتغوا)؛ وهو أن يكون مفعولاً لأجله، والتقدير: "بين لكم ما يحل مما يحرم إرادة أن يكون ابتغاءكم بأموالكم التي جعل الله لكم قياماً في حال كونكم محصنين غير مسافحين لئلا تضيعوا أموالكم وتفقروا أنفسكم فيما لا يحل لكم، فتخسروا دنياكم ودينكم، ولا مفسدة أعظم مما يجمع بين الخسرانين"^(٢)، وقد انتقده أبو حيان من عدة أوجه:

- ١ - كثرة التأويل في كلامه.
- ٢ - تأويل لفظ القرآن بما لا يدل عليه، وعلل أبو حيان صنيع الزمخشري بتأثره بمذهبه.
- ٣ - أن إعراب (أن تبتغوا) مفعولاً لأجله غير صحيح، لفقدانه أحد شروط المفعول لأجله، وهو اتحاد الفاعل في العامل والمفعول له، ففاعل (أحل) هو الله تعالى، وفاعل (أن تبتغوا) هو ضمير المخاطبين.
- ٤ - أن الزمخشري اضطر لأجل الخروج من مأزق عدم اتحاد العامل في الفاعل والمفعول لأجله، أن يجيز إعراب (أن تبتغوا) مفعولاً لأجله على حذف مضاف وإقامته مقامه، وهو حذف (إرادة) حتى يتحد الفاعل في قوله (وأحل) وفي المفعول له.

(١) يُنظر: التفسير الكبير ٣٨/١٠.

(٢) الكشف ٤٩٧/١.

٥- أن مفعول (تبتغوا) محذوف اختصارًا، وهو ضمير يعود على (ما)، من قوله: (ما وراء ذلكم) وتقديره: (أن تبتغوه)، ولكن الزمخشري جَوّز أن يكون مفعول (تبتغوا) مقدرًا وهو النساء، ثم رجح أن لا يُقدر المفعول؛ كأنه قيل: (أن تخرجوا أموالكم) أي بتضمين (تبتغوا) معنى (تخرجوا)، ومن ثم فإنه لا يحتاج إلى تقدير، وقد علل الطيبي كون عدم التقدير هو الأجود بأنه بأن المعنى سيكون مطلقًا دون تقييد، فقال: "يبقى مطلقًا مُعطى معنى التصرف، فيتناول إعطاء مهور الحرائر وأثمان السراري، والإنفاق عليهن وغير ذلك من سائر التصرفات، ويكون المعنى: وبين لكم ما يحل مما يحرم إدراة أن تبتغوا بما أوليناكم من الأموال التي خصّ الله لكم قيامًا في معاشكم في حال الصلاح دون الفساد"^(١)، وقد اعترض أبو حيان ذلك من جهتين: أن تقدير المفعول به بـ (النساء) فيه مغايرة بين مُتعلقِ المفعول لأجله وبين متعلق المعلوم، أما في عدم تقدير المفعول به - وهو ما اختاره الزمخشري -، ففيه مخالفة للظاهر، لأن مدلول (تبتغوا) ليس مدلول (تخرجوا)، ولأن (تبتغوا) يتعدى بالباء ولا يتعدى بنفسه كما في (تخرجوا)، ثم عدّ ذلك تكلفًا ينبغي أن ينزه كتاب الله عنه.

إن تضعيف أبي حيان ما ذهب إليه الزمخشري له وجاهته؛ لأن حمل الكلام على ظاهره أولى من تأويله، كما أن تقدير الزمخشري وقع فيه تأويل اللفظ بما لا يحتمله، فالتضمين خلاف الأصل، والأولى حمل الكلام على ظاهره، ولذا فإن وصف أبي حيان توجيه الزمخشري بالتكلف في محله، وبخاصة أن بعض المعربين كالرازي وجّه حذف مفعول (تبتغون) بدلالة ما قبله عليه دون أن يضطر إلى تضمين (تبتغون) معنى آخر، وقدّر المعنى: "وأحل لكم ما وراء ذلكم لإرادة أن تبتغوهن، أي تبتغوا ما وراء ذلكم"^(٢).

(١) فتوح الغيب ٤/٥٠٣.

(٢) التفسير الكبير ١٠/٣٨.

المسألة الحادية عشرة: إعراب الواو في (ويريد)

من قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٢٧]

قال أبو حيان: "وأجازَ الرَّاعِبُ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ لِلْحَالِ لَا لِلْعَطْفِ، قَالَ: تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّهُ يُرِيدُ التَّوْبَةَ عَلَيْكُمْ فِي حَالِ مَا تُرِيدُونَ أَنْ تَمِيلُوا، فَخَالَفَ بَيْنَ الْإِخْبَارَيْنِ فِي تَقْدِيمِ الْمُخْبَرِ عَنهُ فِي الْجُمْلَةِ الْأُولَى، وَتَأْخِيرِهِ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ، لِيُبَيِّنَ أَنَّ الثَّانِيَّ لَيْسَ عَلَى الْعَطْفِ. وَهَذَا لَيْسَ بِجَيِّدٍ، لِأَنَّ إِرَادَتَهُ تَعَالَى التَّوْبَةَ عَلَيْنَا لَيْسَتْ مُقَيَّدَةً بِإِرَادَةِ غَيْرِهِ الْمَيْلِ، وَلِأَنَّ الْمُضَارِعَ بَاشَرْتُهُ الْوَاوُ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَقَدْ جَاءَ مِنْهُ شَيْءٌ نَادِرٌ يُوَوِّلُ عَلَى إِضْمَارٍ مُبْتَدَأً قَبْلَهُ، لَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ الْقُرْآنُ عَلَيْهِ، لَا سِوَمَا إِذَا كَانَ لِلْكَلامِ مَحْمَلٌ صَحِيحٌ فَصِيحٌ، فَحَمَلُهُ عَلَى النَّادِرِ تَعَسَّفٌ لَا يَجُوزُ"^(١).

المناقشة:

وجه أبو حيان إعراب الواو من قوله تعالى: (ويريد الذين) ^(٢) بأنها حرف عطف، فيكون من باب عطف الجمل، وعطفت الجملة الفعلية على الجملة الاسمية (الله يريد) لغرضين، وهما:

الأول: تأكيد الجملة الأولى؛ حيث إن الجملة الاسمية تدل على الثبوت والدوام، والجملة الفعلية تدل على التجدد، فدّل ذلك على دوام التوبة عليهم، وتجدد إرادتهم في كل وقت.

(١) البحر المحيط ٣/٥٠٤.

(٢) يُنظر: البحر المحيط ٣/٥٠٣-٥٠٤.

الثاني: تكرير اسم الله تعالى عن طريق الإظهار ثم الإضمار.

وقد سبقه إلى ذلك الفراء الذي أجاز أن يكون قوله تعالى: (ويريدُ الذين) بالرفع على الاستئناف، أو بالعطف على قوله تعالى: (والله يريد)^(١).

إلا أن الراغب الأصفهاني أجاز أن تكون الواو للحال، والمعنى: "تنبيهًا على أنه يريد التوبة عليكم في حال ما يريدون أن تميلوا"، فخالف بين الإخبارين في تقديم المخبر عنه في الجملة الأولى، وتأخيره في الجملة الثانية، والغرض من ذلك بيان أن الثاني ليس على العطف^(٢).

وقد اعترض أبو حيان هذا التوجيه لسببين:

السبب الأول: صحة المعنى؛ لأن إرادة الله تعالى التوبة علينا ليست مقيدة بإرادة غيره.

السبب الثاني: دخول واو الحال على المضارع المثبت، وهذا لا يجوز، إلا بتقدير مبتدأ محذوف قبل المضارع، وهذا من الممارسات اللغوية النادرة، ومن ثم لا ينبغي أن يُحمل القرآن عليه.

وقد وافق السمين الحلبي أبا حيان في ذلك^(٣).

وأما ما يخص توجيه الراغب الأصفهاني الذي ترتب عليه مباشرة الواو للفعل المضارع، فقد ورد عن العرب قولهم: (قمثُ وأصك عينه)، وأورد ابن مالك ثلاثة شواهد شعرية على ذلك، وحمل إعراب بعض الآيات القرآنية على ذلك، ولكنه جَوَّز

(١) يُنظر: معاني القرآن للفراء ٦٨/٢،

(٢) يُنظر: تفسير الراغب ١٩٧/٣.

(٣) يُنظر: الدر المصون ٥٦٢/٣.

ذلك بشرط أن يكون الفعل المضارع خبراً لمبتدأ محذوف، فقال: "فيجعل على الأصح خبر مبتدأ مقدر"^(١)، وأما المعنى فإن أغلب المعربين حملوه على معنى العطف، بل إن بعضهم لم يرَ أن الجملة الثانية جاءت توكيداً لما قبلها، قال أبو السعود: "جملة مسوقة لبيان كمال منفعة ما أراده الله تعالى وكمال مضرة ما يريد الفجرة، لا لبيان إرادته تعالى لتوبته عليهم حتى يكون من باب التكرير للتقرير، ولذلك غير الأسلوب إلى الجملة الاسمية دلالة على دوام الإرادة"^(٢)، وقال الشهاب: "هنا بأن يفعلوا ما يستوجبون به قبول التوبة لتقابل إرادته إرادة أن تميلوا ميلاً عظيماً فيجب تعاطف الجملتين المشتملتين على تقابل المرید والمراد أعني: والله يريد أن يتوب عليكم، ويريد الذين يتبعون الشهوات... إلخ فلا يكون تكريراً للإرادة الأولى كما ذهب إليه بعضهم مع زيادة تقوي الحكم، ثم إنه إنما يتمشى على كون ليبين لكم مفعولاً كما مرّ وإلا فلا تكرار؛ لأنّ تعلق الإرادة بالتوبة في الأوّل على جهة الغلبة، وفي الثاني على جهة المفعولية فلا تكرار لاختلاف المتعلقين"^(٣).

لذا فإنّ ما ذهب إليه أبو حيان في عدم حمل القرآن على هذه الأوجه يعدّ وجيهاً؛ لأنّ الأولى حمل القرآن الكريم على أشرف الوجوه التي تعدّ مطردةً في اللغة العربية.

(١) شرح التسهل ٢ / ٣٦٧، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ١١٣.

(٢) تفسير أبي السعود ٢ / ١٦٩.

(٣) حاشية الشهاب ٣ / ١٢٧.

المسألة الثالثة عشرة : إعراب (ما) في (بما حفظ)

في قوله تعالى ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَأَلْصَلِحَتْ فَنَبَتَتْ حَفِظَتْ لِلْعَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ [النِّسَاء : ٣٤]

قال أبو حيان: "وَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرِ بْنِ الْقَعْقَاعِ : بِنِصْبِ الْجَلَالَةِ فَالظَّاهِرُ أَنَّ (ما) بِمَعْنَى (الَّذِي)، وَفِي حَفِظَ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى (ما) مَرْفُوعٌ أَي : بِالطَّاعَةِ وَالْبِرِّ الَّذِي حَفِظَ اللَّهُ فِي امْتِنَالِ أَمْرِهِ... وَقِيلَ : (ما) مَصْدَرِيَّةٌ، وَفِي (حَفِظَ) ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ تَقْدِيرُهُ : بِمَا حَفِظَنَّ اللَّهُ، وَهُوَ عَائِدٌ عَلَى الصَّالِحَاتِ. قِيلَ : وَحَذَفَ ذَلِكَ الضَّمِيرُ، وَفِي حَذَفِهِ قُبْحٌ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الشِّعْرِ كَمَا قَالَ:

فَأَنْ تَعْهَدِيَنِي وَلِي لِمَةً
فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا^(١)

يريد : أودين بها. وَالْمَعْنَى : يَحْفَظَنَّ اللَّهُ فِي أَمْرِهِ حِينَ امْتِنَانِهِ. وَالْأَحْسَنُ فِي هَذَا أَنْ لَا يُقَالَ : إِنَّهُ حَذَفَ الضَّمِيرَ، بَلْ يُقَالُ : إِنَّهُ عَادَ الضَّمِيرُ عَلَيْهِنَّ مُفْرَدًا، كَأَنَّهُ لُوْحِظَ الْجِنْسُ، وَكَأَنَّ الصَّالِحَاتِ فِي مَعْنَى مَنْ صَلَحَ، وَهَذَا كُلُّهُ تَوْجِيهُ شُدُودِ آدَى إِلَيْهِ قَوْلُ مَنْ قَالَ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ : أَنَّ مَا مَصْدَرِيَّةٌ. وَلَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ، بَلْ يُنَزَّهُ الْقُرْآنُ عَنْهُ." ^(٢).

(١) بيت من المتقارب لأعشى الكبير في ديوانه (ص: ١٧١)، وروي في الديوان (ألوى) بدلًا من (أودي).

(٢) البحر المحيط ٣/٦٢٥.

المناقشة:

قرأ أبو جعفر بن القعقاع بنصب لفظ الجلالة^(١) في قوله: (بما حفظ الله)، واختلف العربون في إعرابها على وجهين، رجح أحدهما أبو حيان، وضعف الآخر، وهما:

١- أن تكون (ما) اسماً موصولاً بمعنى (الذي)، ويوجد في (حفظ) ضمير يعود على (ما) مرفوع، والتقدير: بالطاعة والبر الذي حفظ الله في امتثال أمره، وقد رجح أبو حيان هذا التوجيه بقوله (فالظاهر)، ومن المعربين الذين وجهوا بذلك الزجاج والنحاس والواحي والزمخشري والقرطبي، والبيضاوي وأبو السعود^(٢)، واختلفوا اختلافاً يسيراً في تقدير عائد الصلة المحذوف، فقد ره الزجاج "بالشيء الذي يحفظ أمر الله، ودين الله"، أي أنه على حذف المضاف، والمعنى (بالأمر الذي حفظ حق الله تعالى وطاعته وهو التعفف والشفقة).

٢- أن (ما) مصدرية^(٣)، ثم اختلف العربون في تقدير الضمير العائد على النحو الآتي:

أ- تقدير ضمير مرفوع في (حفظ) عائد على (الصالحات) والتقدير: (بِمَا حَفِظَنَ الله)، أو أن الضمير محذوف، والمعنى: (أي بأن يحفظن الله)، أو المعنى

(١) يُنظر: المحتسب ٢٩٠/١، إتحاف فضلاء البشر للبنا ٢٤١.

(٢) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٧/٢، إعراب القرآن للنحاس ٢١٢/١، التفسير البسيط ٤٨٨/٦،

الكشاف ٥٠٦/١، الجامع لأحكام القرآن ١٧٠/٥، أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٧٣/٢، إرشاد

العقل السليم ١٧٤/٢.

(٣) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٧/٢.

(يحفظن الله في أمره حين امتثلنه) ^(١)، وهذا التقدير فيه قبح، وهو أن حذف الضمير لا يجوز إلا في الشعر.

ب- أن الضمير عاد عليهن مفردًا، كأنه لُوْحِظَ الجنس، وكأن الصالحات في معنى (من) صلح ^(٢).

وقد عدّ أبو حيان التقديرات السابقة بأنها شاذة كلها، وأن السبب الذي دفع المعربون إلى هذه التقديرات الشاذة هو تقدير (ما) مصدرية ابتداءً، دون وجود ما يستدعي هذا القول، واعتراض أبي حيان يعد قويًّا؛ لأن التقدير الثاني حُمِلَ القرآن الكريم فيه على وجه لا يقع إلا في الشعر، وقال عنه البيضاوي: "لو كانت مصدرية لم يكن له (حفظ) فاعل" ^(٣)، في حين أن الوجه الأول خلا من ذلك، بل إن تقدير حذف المضاف - كما في تقدير الزجاج (بالشيء الذي يحفظ أمر الله) - عدّه ابن جني كثيرًا في القرآن الكريم والشعر وفصيح الكلام حتى قال: "في عدد الرمل سعة"، ثم قال: "بل ربما حذف العرب المضاف بعد المضاف مكرراً أنسًا بالحال ودلالة على موضوع الكلام" ^(٤).

(١) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٧/٢.

(٢) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن ١٧٠/٥.

(٣) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٧٣/٢.

(٤) المحتسب ٢٩٠/١.

المسألة الرابعة عشرة: إعراب (أرجلكم)

في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]

قال أبو حيان: "وَقَرَأَ نَافِعٌ، وَالْكَسَائِيُّ، وَابْنُ عَامِرٍ، وَخَفْصٌ: وَأَرْجُلَكُمْ بِالنَّصْبِ (١). وَاخْتَلَفُوا فِي تَخْرِيجِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ، فَقِيلَ: هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: وَجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، وَفِيهِ الْفَصْلُ بَيْنَ الْمُتَعَاظِفِينَ بِجُمْلَةٍ لَيْسَتْ بِاعْتِرَاضٍ، بَلْ هِيَ مُنْشِئَةٌ حُكْمًا. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: هَذَا جَائِزٌ بِلَا خِلَافٍ. وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ عَصْفُورٍ: وَقَدْ ذَكَرَ الْفَصْلَ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، قَالَ: وَأَقْبَحُ مَا يَكُونُ ذَلِكَ بِالْجُمْلِ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ هَذَا عَلَى أَنَّهُ يُنْزَعُ كِتَابَ اللَّهِ عَنْ هَذَا التَّخْرِيجِ. وَهَذَا تَخْرِيجٌ مَنْ يَرَى أَنَّ فَرَضَ الرَّجْلَيْنِ هُوَ الْغَسْلُ، وَأَمَّا مَنْ يَرَى الْمَسْحَ فَيَجْعَلُهُ مَعْطُوفًا عَلَى مَوْضِعِ بَرُءُوسِكُمْ، وَيَجْعَلُ قِرَاءَةَ النَّصْبِ كَقِرَاءَةِ الْجَرِّ ذَالَّةً عَلَى الْمَسْحِ" (٢).

المناقشة:

ذكر أبو حيان في توجيهه قراءة النصب وجهين، وقد اعترض على أحدهما، أما الوجهان فهما:

١- أن (أرجلكم) معطوفة على قوله: (وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين)، ويكون حكم الأرجل الغسل كالأوجه والأيدي، وقد عدّه العكبري جائزاً في

(١) قرأ ابن كثير وحمزة وأبو عمرو (وأرجلكم) خفصاً. ينظر: النشر ٢٤٢، التيسير للداني ٩٨.

(٢) البحر المحيطة ١٩٢/٤.

العربية بلا خلاف، واستدل على ذلك أنه ورد في السنة الدلالة على وجوب غسل الرجلين^(١)، واعترضه أبو حيان بأن فيه الفصل بين المتعاطفين بجملة غير اعتراضية؛ لأنها جملة منشئة حكماً جديداً فليس فيها تأكيد للأول، ثم استدل على ضعف ذلك بأن ابن عصفور وصف الفصل بالجمال بين المتعاطفين بالأقبح^(٢).

وكذلك ضعف السمين الحلبي ما ذهب إليه العكبري بأنه يمكن الاعتراض عليه بأن يوجه النصب بوجه آخر، ويكون محتملاً للمعنى الذي أراده وهو حمل النصب على موضع المجرور، ومن ثم يكون الحكم هو المسح، "ولكن نُسخ ذلك بالسنة وهو قول مشهور للعلماء"^(٣).

٢- منصوب بالعطف على محل المجرور قبله، وهو (برؤوسكم)، وقد رجح العكبري الوجه الأول عليه؛ "لأن العطف على اللفظ أقوى من العطف على الموضع"^(٤).

ولعل ما دفع أبا حيان إلى استقباح الوجه الأول هو الفصل بين المتعاطفين بجملة ليست اعتراضية ابتداءً، بل كان الفصل بجملة تعد منشئة لحكم جديد، ثم استدل أبو حيان إلى ما ذهب إليه بأن ابن عصفور عدّ الفصل بين المتعاطفين بالجمال هو الأقبح، إلا أن ما ذهب إليه أبو حيان من استقباح هذا الفصل، وعدّه مما ينزه كتاب الله عنه لم يكن دقيقاً؛ لأن ابن عصفور أورد الشاهد السابق في موضع جواز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما ليس أجنبيّاً، فأجاز الفصل بينهما بالظرف، ثم عدّ الفصل بالجمال أقبح، مما يعني أن ابن عصفور قد رضي بهذا التوجيه ابتداءً؛ لأن

(١) يُنظر: التبيان ١/٤٢٢.

(٢) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٥٩.

(٣) الدر المصون ٤/٢١٠.

(٤) الدر المصون ٤/٢١٠.

الفصل بين المتعاطفين لم يكن بأجنبي، ولذا علق ابن عصفور على الفصل الذي وقع في الآية السابقة بقوله: "ففصل بين (أرجلكم) وبين المعطوف عليه وهو (وجوهكم) بالجملة، وهي (امسحوا برؤوسكم)؛ لأنه ملتبس بالكلام؛ لأن المقصود بالجمع تعليم الوضوء، ولأجل واو العطف أيضاً الداخلة على (امسحوا)، ألا ترى أنها تربط ما بعدها بما قبلها وحروف العطف كلها مُشركة في العامل" ^(١)، وهو ما ذهب إليه السيوطي كذلك حيث قال: "وحسن ذلك أن المجموع عمل واحد وقصد الإعلام بترتيبه" ^(٢)، إذن يمكننا أن نرجح الوجه الثاني على الأول، إلا أن وصف الوجه الأول مما ينزه عنه القرآن فيه مبالغته.

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٥٩/١.

(٢) همع الهوامع ١٤٣/٣

المسألة الخامسة عشرة: إعراب (لا أعذبه)

من قوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُرِّئُهَا عَلَيْكُمْ ۖ فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ ۗ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ ﴿١١٥﴾﴾ [المائدة: ١١٥]

قال أبو حيان: "وَأَجَازَ أَبُو الْبَقَاءِ أَنَّ يَكُونُ التَّفْذِيرُ لَا أُعَذِّبُ بِهِ أَحَدًا وَأَنَّ يَكُونُ مَفْعُولًا بِهِ عَلَى السَّعَةِ وَأَنَّ يَكُونُ ضَمِيرَ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ كَقَوْلِكَ: ظَنَنْتُهُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا فَلَا يَعُودُ عَلَى الْعَذَابِ، وَرَابِطُ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ صِفَةً لِعَذَابٍ هُوَ الْعُمُومُ الَّذِي فِي الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ كَقَوْلِكَ هُوَ جِنْسٌ وَعَذَابًا نَكْرَةً فَانْتِظَمَ الْمَصْدَرُ كَمَا انْتِظَمَ اسْمُ الْجِنْسِ زَيْدًا فِي: زَيْدٌ نَعَمَ الرَّجُلُ، وَأَجَازَ أَيْضًا أَنَّ يَكُونُ ضَمِيرَ مَنْ عَلَى حَذْفٍ أَيْ لَا أُعَذِّبُ مِثْلَ عَذَابِ الْكَافِرِ وَهَذِهِ تَقَادِيرٌ مُتَكَفِّةٌ يَنْبَغِي أَنْ يُنَزَّهَ الْقُرْآنُ عَنْهَا"^(١).

المناقشة:

وجه أبو حيان انتصاب (العذاب) على المصدر، و(العذاب) اسم للمصدر وهو (التعذيب)، فيقع موقعه، وهذا الوجه أجازه غيره من المعربين^(٢)، وأجاز السمين الحلبي أن يكون مصدرًا على حذف الزوائد نحو: (عطاء) لـ (أعطى)^(٣).

وقد أجاز العكبري في إعراب (العذاب) وجهًا آخر؛ وهو أن يكون مفعولًا به على السعة، وكذلك أجاز هذا الوجه البيضاوي، وعلل السمين الحلبي بأنه "جعل الحدث

(١) البحر المحيط ٢٣٤/٥-٢٣٥.

(٢) يُنظر: البحر المحيط ٢٣٤/٥، ويُنظر: الكشاف ٦٩٣/١، التبيان ٤٧٤/١، الفريد في إعراب القرآن ٥٣١ / ٢، أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١٥٠/٢

(٣) يُنظر: الدر المصون ٥٠٩/٤

مفعولاً به مبالغاً، ويكون نصبه على التشبيه بالمفعول به^(١)، وقد عدّ أبو حيان هذا الإعراب سائغاً بشرط ألا يكون المقصود بـ (العذاب) ما يُعذَّبُ به؛ لأنه يلزم أن يتعدى إليه الفعل بحرف الجر والتقدير: (فإني أعذبه بعذاب)، وهو ما وجه إليه الزمخشري^(٢)، إلا أن السمين الحلبي اعترض ما اشترطه أبو حيان؛ لأنه لا يمكن أن يتبادر إلى الذهن أن أصل التقدير (بعذاب)؛ لأن النصب بحذف الخافض ليس بمطرد في هذا الموضع، ولعل دافع الزمخشري إلى ذلك هو أن إطلاق العذاب على ما يُعذَّب به كثير^(٣).

وقد علل المنتجب مجيء (العذاب) اسماً واقعاً موقع المصدر، وعدم صحة أن يكون معناه: (ما يُعذَّب به) بعلتين، وهما:

- ١- أن الفعل (أعذبه) استوفى مفعوله.
 - ٢- أنه لو كان المراد بالعذاب (ما يُعذَّب به دون التعذيب) كان لا بد من الجار، وكان المعنى: لا أعذب به أحداً من العالمين.
- وأما الضمير في قوله تعالى (لا أعذبه)، فقد أجاز العكبري فيه عدة أوجه، وهي^(٤):
- أ- أن يكون مفعولاً به على السعة.

(١) يُنظر: الدر المصون ٥٠٩/٤.

(٢) يُنظر: الكشاف ٦٩٣/١.

(٣) يُنظر: الدر المصون ٥١٠/٤.

(٤) يُنظر: التبيان ٤٧٤/١-٤٧٥، ويُنظر: الفريد في إعراب القرآن ٥٣١/٢، أنوار التنزيل وأسرار

التأويل ١٥٠/٢.

ب- أنه ضمير المصدر المؤكد كقولك: (ظننته زيدًا منطلقًا)، إلا أن هذا التقدير فيه خلل؛ وهو أن جملة (لا أعذبه) في محل نصب صفة لـ(العذاب)، وبذلك ستكون الجملة خاليةً من ضمير يعود إلى الموصوف، وقد علل العكبري ذلك بأن رابط الجملة هو العموم الذي في المصدر المؤكد، على نحو: "زيدٌ نعم الرجل"، ذلك أن الثاني واقع موقع المصدر، والضمير في (لا أعذبه) عائد على المصدر الذي هو (التعذيب)، والمصدر جنس، و(عذابًا) نكرة، فكان الأول داخلًا في الثاني، والثاني مشتملاً على الأول؛ كاشتمال الرجل على (زيد) في قولنا: زيدٌ نعم الرجل.

وهذا التوجيه سبقه إليه الزمخشري، قال: "والضمير في (لا أعذبه) للمصدر، ولو أريد بالعذاب ما يعذب به لم يكن بد من الباء"^(١).

وقد ضعف السمين الحلبي هذا الوجه؛ لأنه لا يجوز قياس الربط بالعموم؛ إذ إنه خاص في الجملة الواقعة خبرًا للمبتدأ، والربط يحصل في الخبرة بأشياء لا تجوز في الجملة الواقعة صفةً، كما أنه تعليله لمجيء الجملة دون رابط بالعموم، لا ينطبق على الربط بين (عذابًا) و(لا أعذبه) لخلوها من الضمير، فإن خرَّجها بأنها ليست بصفة فإن المعنى سيكون فاسدًا؛ لأنه سيقدر على الاستئناف^(٢).

ت- أن يكون الضمير (الهاء) عائداً على (من) على حذف مضاف وتقديره (مثل)، أي (لا أعذب الكافر)، والتقدير: (لا أعذبُ مثل عذاب الكافر).

(١) يُنظر: الكشاف ٦٩٣/١

(٢) يُنظر: الدر المصون ٥١١/٤.

وقد انتقد أبو حيان هذه التقديرات، وعدّها من التقديرات التي ينبغي أن ينزه القرآن عنها لما فيها من التكلف، ورجح أن الضمير في (أعذبه) يعود على (العذاب) بمعنى التعذيب والتقدير: (لا أعذب مثل التعذيب أحدًا)، وما ذهب إليه من عدّ هذه التقديرات فيه تكلفاً يعدّ وجيهاً؛ لأنّ العكبري احتاج في بعضها إلى تكلف في التأويل؛ كما في عودة الضمير إلى المصدر، وما ترتب عليه من عدم أطراد علته كما ذكر السمين الحلبي، إلا أنه لا يصل إلى منزلة التنزيه؛ حيث لم يترتب عليه فسادٌ في المعنى، أو فساد في صناعة اللفظ، كما أن بعض المعربين ذكروا هذه الأوجه وارتضوها.

المسألة السادسة عشرة: إعراب (ما)

في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِّنْ جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأعراف: ١٨٤] قال أبو حيان: "قال أبو البقاء: في (ما) وجهان أحدهما: أنها نافية وفي الكلام حذف تقديره: أو لم يتفكروا في قولهم به جنّة، والثاني: أنها استفهام أي: أو لم يتفكروا أي شيء بصاحبهم من الجنون مع انتظام أقواله وأفعاله، وقيل: هي بمعنى الذي الذي تقديره أو لم يتفكروا في ما بصاحبهم وعلى هذا يكون الكلام خرج على زعمهم انتهى. وهي تخرجات ضعيفة ينبغي أن ينزه القرآن عنها، و(تفكّر) مما ثبت في اللسان تغليقه فلا ينبغي أن يُعدّل عنه"^(١).

الناقشة:

قدر العكبري إعراب (ما) في الآية السابقة بتقديرين؛ وهما^(٢):

- ١- أنها نافية، والكلام فيه حذف، والتقدير: (أولم يتفكروا في قولهم (به جنّة)).
- ٢- أنها استفهام، والتقدير: (أو لم يتفكروا أي شيء بصاحبهم من الجنون مع انتظام أقواله وأفعاله)، مما ينفي عنه الجنون، وقد سبقه إلى ذلك الحوفي والرازي إلا أنهما قدرا المحذوف: "أو لم يتفكروا فيعملوا ما بصاحبهم من جنّة"^(٣).

(١) البحر المحيط ٢٣٤/٥-٢٣٥.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٦٠٥/١، البحر المحيط ٢٣٤/٥-٢٣٥.

(٣) الدر المصون ٥٢٥/٥، التفسير الكبير ٤١٩/١٥.

٣- أنها اسم موصول بمعنى: (الذي)، والتقدير: "أو لم يتفكروا في ما بصاحبهم من الجنون على زعمهم مع استقامة ما يصدر عنه"^(١)، أي: أن عليهم التفكير في حال النبي صلى الله عليه وسلم ليكتشفوا أن ادعاء الجنون غير صحيح. وقد اعترض أبو حيان هذه الأوجه بأنها تخريجات ضعيفة، لأن تعليق الفعل (تفكر) ثابت، فلا يحتاج إلى التقدير والتأويل الذي ذهب إليه العكبري، وقد قدر أبو حيان (ما) بوجهين، وهما:

الوجه الأول: أن تكون استنفهاماً، وفيه عدة معانٍ، وهي: التوبيخ، أو التحريض على التأمل^(٢)، ومن ثم فإن المعنى الذي يتوجه إليه بناء على توجيهه: (كيف لم يتأملوا أن الرسول صلى الله عليه وسلم ليس فيه أي جنون!).

الوجه الثاني: أن تكون مصدريةً بمعنى الهيئة، والتقدير: (ما بصاحبهم من جنون)، فتقدير أبي حيان للمصدر كقولنا: (أنت العدل) في إطلاق معنى العدل على شخص ما، ولكن في الآية القرآنية حصل العكس حيث وقع فيه نفي مطلق لصفة الجنون عن الرسول صلى الله عليه وسلم، ولذا قال الرازي في هذا الوجه: "والجِنَّةُ حالة من الجنون، كالجِلسَةِ والرَّكْبَةِ ودخول (من) في قوله (من جنة) يوجب أن لا يكون به نوعٌ من أنواع الجنون"^(٣).

(١) التبيان في إعراب القرآن ٦٠٥/١، الفريد في إعراب القرآن ١٦٧/٣.

(٢) من الذين قدروا أن (ما) بمعنى التوبيخ ابن عطية، ومن الذين قدروا أن معناها التحريض على التأمل الزمخشري. يُنظر: الكشاف ١٨٢/٢، المحرر الوجيز ٤٨٢/٤.

(٣) التفسير الكبير ٤١٩/١٥.

والجملة المنفية متعلقة بالفعل (أن يتفكروا) في محل نصب مفعول به، بعد إسقاط حرف الجر، وقد جاز ذلك؛ لأن (التفكر) من أعمال القلب فيجوز تعليقه دون الحاجة إلى حرف جر، فيجوز أن نقول: (تفكروا ما بصاحبهم) بدلاً من (تفكروا في ما بصاحبهم)، والتقدير: "أولم يتأملوا ويتدبروا في انتفاء هذا الوصف عن الرسول فإنه منتفٍ لا محالة ولا يمكن لمن أنعم الفكر في نسبة ذلك إليه"^(١).

وما ذهب إليه أبو حيان في وصف تخريجات العكبري بأنه ضعيفة له وجهه؛ لأن العكبري لجأ إلى التقدير والتأويل دون حاجة إلى ذلك، في حين أمكن التوجيه بما لا يحتاج إلى تأويل وتقدير، ولعل ما دفع العكبري إلى هذه التقديرات أن الحوفي ذهب إلى أن الفعل (تفكر) لا يعلق؛ لأنه لم يدخل على جملة، وقد ردّ السمين الحلبي مذهبه بأنه ضعيف، "لأنهم نصوا على أن فعل القلب المتعدي بحرف الجر أو إلى واحد إذا عُلق هل يبقى على حاله أو يُضمن ما يتعدى لاثنين؟".

وبالرغم من أن ما توجه إليه أبو حيان كان هو الأولى والأسلم إلا أنه وصفه تخريجات العكبري بأنها مما ينبغي أن ينزه عنها القرآن فيه مبالغةً، لأن المعاني تحتمله، وصناعة اللفظ تقبله، وبخاصة أن بعض المعربين كالرازي، والمنتجب الهمداني وجهوا بهذه التوجيهات.

(١) البحر المحيط ٢٣٤/٥.

المسألة السابعة عشرة: إعراب (فهو جزاؤه)

في قوله تعالى: ﴿قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ ﴿٧٥﴾﴾ [يوسف: ٧٥]

قال أبو حيان: "وَجَوَّزُوا فِي إِعْرَابِ هَذَا الْكَلَامِ وُجُوهًا...: الثَّانِي: أَنَّ الْمَعْنَى قَالُوا: جَزَاءُ سِرْقَتِهِ، وَيَكُونُ جَزَاؤُهُ مُبْتَدَأً، وَالْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ كَمَا هِيَ خَبْرُهُ عَلَى إِقَامَةِ الظَّاهِرِ فِيهَا مَقَامَ الْمُضْمَرِ. وَالْأَصْلُ جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ، فَهُوَ هُوَ.

فَمَوْضِعُ الْجَزَاءِ مَوْضِعُ هُوَ، كَمَا تَقُولُ لِصَاحِبِكَ: مَنْ أَخُو زَيْدٍ؟ فَتَقُولُ: أَخُوهُ مَنْ يَقْعُدُ إِلَى جَنْبِهِ، فَهُوَ هُوَ يَرْجِعُ الضَّمِيرُ الْأَوَّلُ إِلَى مَنْ، وَالثَّانِي إِلَى الْأَخِ. ثُمَّ تَقُولُ: فَهُوَ أَخُوهُ مُقِيمًا لِلْمُظَهَّرِ مَقَامَ الْمُضْمَرِ قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ. وَوَضِعُ الظَّاهِرِ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ لِلرَّبْطِ إِنَّمَا هُوَ فَصِيحٌ فِي مَوَاضِعِ التَّفْخِيمِ وَالتَّهْوِيلِ، وَغَيْرُ فَصِيحٍ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ نَحْوُ: زَيْدٌ قَامَ زَيْدٌ. وَيُنَزَّهُ الْقُرْآنُ عَنْهُ". قَالَ سَيْبَوَيْهِ^(١): لَوْ قُلْتَ: كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا زَيْدٌ، لَمْ يَكُنْ ضَدًّا الْكَلَامِ، وَكَانَ هَاهُنَا ضَعِيفًا، وَلَمْ يَكُنْ كَقَوْلِكَ: مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقًا هُوَ، لِأَنَّكَ قَدْ اسْتَعْنَيْتَ عَنْ إِظْهَارِهِ، وَإِنَّمَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَضْمُرَهُ"^(٢).

المناقشة:

ذكر أبو حيان وغيره من المعربين أربعة أوجه في إعراب قوله تعالى: (فهو جزاؤه)^(٣)، والذي يعني البحث منها الوجه الثاني الذي ورد في نص أبي حيان السابق، وهو أن

(١) عبارة سيبويه: "لو قلت: (ما كان زيدٌ منطلقًا زيدٌ، لم يكن حد الكلام... إلخ). الكتاب ١/٦٢.

(٢) البحر المحيط ٦/٣٠٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٥١/٢، وإعراب النحاس ٢/٢١٠، ومشكل إعراب القرآن ١/٣٨٩، والكشاف ٢/٤٩١، والبيان ٢/٤٢، التبيان ٢/٧٣٩، والبحر المحيط ٦/٣٠٥، والدر المصون ٦/٥٢٩، وحاشية الشهاب ٥/١٩٥.

يكون (جزاؤه) مبتدأ، والجملة الشرطية خبره، ويكون (جزاؤه) من من باب الإظهار موضع الإضمار، والأصل (جزاؤه من وُجد في رحله فهو هو)، فوُضع الجزاء موضع (هو)، وقد وصف هذا الوجه أبو حيان بأنه ينبغي تنزيه القرآن عنه؛ لأن فيه وضع الظاهر موضع المضمَر، وهذا غير فصيح في غير مواضع التفخيم والتهويل، واستدلَّ بعبارة سيبويه السابقة، ومن المعربين الذين كانوا على الرأي ابن عطية حيث قال: "وليس هذا الموضع عندي من مواضع إبراز الضمير على ما ذهب إليه بعض المفسرين"^(١).

والذي يظهر أن ما ذهب إليه أبو حيان بوصف الوجه الإعرابي بأنه مما يُنزه القرآن عنه فيه مبالغة، لأن الحكم على الإظهار في موضع الإضمار بالضعف ليس على إطلاقه، ولعل هذا ما دفع بعض المعربين إلى تبني هذا الوجه الإعرابي، فالإظهار في موضع الإضمار إذا كان يخدم سياق الكلام ويزيده وضوحاً وبلاغة فإنه الأولى من الإضمار، ومن ثم فقد عدَّ الزجاج إظهار الضمير أحسن من الإضمار لمنع وقوع اللبس في المعنى، حيث قال: "لئلا يتوهم أن (هو) إذا عادت ثانية فليست براجعة على الجزاء، والعرب إذا أقحمت أمر الشيء جعلت العائد عليه إعادة لفظه بعينه"^(٢)، فالزجاج لم يكتفِ باستحسان الوجه بل جعله أصلاً تتصرف به العرب حال الفصل بين الضمير وما يعود إليه، وكذلك استحسان النحاس هذا الوجه، ثم استشهد على وقوع مثل ذلك بما رواه سيبويه من قول الشاعر^(٣):

(١) المحرر الوجيز لابن عطية ٢٦٥/٣

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٢١/٣

(٣) يُنظر: الكتاب ٦٣/١.

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنَى بَتَارِكِ حَقَّهِ وَلَا مُنْسِيٍّ مَعْنٍ وَلَا مُتَيَسِّرٍ (١)

ثم عدّ وقوع الإظهار موقع الإضمار في الآية أحسن منه في الشعر؛ لأن الإظهار في الآية كان له وجهٌ، وهو فك اللبس في المعنى (٢).

بل إن السيوطي -في غير هذا الموضع- عدّ الإظهار أحسن من الإضمار إذا كان بعد طول فصل بين الاسم ومضمره "لئلا يبقى الذهن متشاغلاً بسبب ما يعود عليه فيفوته ما شرع فيه" (٣)

ومما يقوي هذا الوجه أن الأخفش أجاز الإظهار في موضع الإضمار مطلقاً، وقد أخذ بمذهبه الزمخشري (٤).

وبعض المعربين كالشهاب الخفاجي أجاز الإظهار في موضع الإضمار، لأن الموضع موضع تفخيم وتهويل، ومن ثم "لا يرد عليه ما في البحر من أنه لا يناسب لأنه إنما يفصح إذا كان المقام مقام تعظيم كما قاله سيبويه" (٥).

(١) بيت من الطويل، للفرزدق في ديوانه ٣١٠/١. ينظر: الكتاب ٦٣/١، الحجة للقراء السبعة

٦٦/٣، شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٣/١.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢١٠/٢.

(٣) الإتيان في علوم القرآن للسيوطي ٢٤٩/٣.

(٤) ينظر: الكشاف ٤٩٢/٢، الدر المصون ٥٣٠/٦.

(٥) حاشية الشهاب ١٩٥/٥.

المسألة الثامنة عشرة : إعراب (ردف)

من قوله تعالى: ﴿قُلْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [التَّمَلُّ : ٧٢] قال أبو حيان: "وَقِيلَ: الْفِعْلُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَصْدَرِ، أَي الرَّدِيفَةُ لَكُمْ. وبعض على تَقْدِيرِ رَدِيفَةِ بَعْضٍ مَا تَسْتَعْجِلُونَ، وَهَذَا فِيهِ تَكْلُفٌ يُنْزَهُ الْقُرْآنُ عَنْهُ"^(١).

المناقشة:

قُرئ قوله تعالى: (رَدِفَ) بكسر الدال وفتحها^(٢)، وهما لغتان أصلهما التعدي بمعنى تَبِعَ لَحِقَ، واختلف العلماء في توجيه دخول اللام بعدها، وقد اعترض أبو حيان أحد هذه التوجيهات وعدّه تكلّفاً ينبغي أن ينزه القرآن عنه، وهو حمل الفعل على المصدر أي الرادفة لكم، وبعض على تقدير رادفة بعض ما تستعجلون.

أما الوجه الذي ذكره أبو حيان ابتداءً وارتضاه فهو أن يكون الفعل (ردف) قد ضمن معنى الفعل اللازم يتعدى باللام، واستدل على ذلك بتفسير ابن عباس بـ (أزف) و(قُرب)، ورجح السمين الحلبي هذا الوجه على غيره بأنه الأظهر^(٣).

وكذلك ذكر وجهين آخرين دون أن يردهما وهما:

١- أن اللام زائدة في المفعول لتأكيد وصول الفعل إليه كما زيدت الباء في

قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾ [البَقَرَة : ١٩٥] ، وكذلك عُدي بـ

(١) البحر المحيط ٢٦٦/٨

(٢) قرأ الأعرج بفتح الدال. يُنظر: المحتسب ١٨٨/٢، البحر المحيط ٢٦٦/٨

(٣) يُنظر: الدر المصون ٦٣٨/٨.

(من) على سبيل التضمين لما يتعدى بها. نسب أبو حيان هذا التوجيه إلى الزمخشري، وذكره السمين الحلبي^(١).

٢- أن (ردفه) و(ردفه له) لغتان.

ثم نكر أبو حيان وجهين وردّهما، وهما:

٣- أن الجار والمجرور في محل نصب مفعول لـ (أجهل)، والمفعول به محذوف تقديره (ردف الخلق لأجلكم)، وقد عدّه أبو حيان ضعيفاً.

٤- أن فاعل (ردف) ضمير يعود على الوعد، والمعنى (ردف الوعد)، أي: (قرب ودنا مقتضاه)، ثم قال: (لكم) خبر مقدم و(بعض ما تستعجلون) مبتدأ مؤخر، وكذلك رده أبو حيان؛ لأن فيه تفكيكاً للكلام، وخروجاً عن الظاهر لغير حاجة تدعو إلى ذلك، وعلى هذا الرأي السمين الحلبي^(٢).

٤- أن الفعل محمول على مصدره، أي (الرادفة لكم)، و(بعض) على تقدير: (رادفة بعض) حتى يتطابق الخبر والمخبر عنه، قال عنه السمين الحلبي: "وهذا أضعف مما قبله"^(٣).

والذي يظهر من موقف أبي حيان من التوجيهات السابقة أنه لم يرفض التضمين ابتداءً، ولكن كانت المشكلة في تقدير التضمين، فهو قد رضي بتضمين الفعل

(١) الدر المصون ٨/٦٤٠.

(٢) يُنظر: الدر المصون ٨/٦٤٠.

(٣) الدر المصون ٨/٦٤٠.

المتعدي معنى الفعل اللازم مستدلاً على صحة توجيهه بتفسير ابن عباس، وما ذهب إليه قوي، كما أن هذا التضمين له نظائر^(١).

أما تضمين الفعل معنى المصدر فلم يقبل به لعدم وجود نظير؛ كما ترتب على هذا التضمين تقدير محذوف، وهو (رادفة)، وهو فيه تكلف واضح كما ذكر.

ومما يؤيد موقف أبي حيان من هذه التقديرات أن التضمين ليس على إطلاقه، قال ابن جني في تضمين الأفعال اللازمة معاني أفعال لازمة أخرى: "ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكننا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلة كل حال فلا"^(٢).

(١) للاستزادة في شواهد على التضمين. ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٦/٦٧٣.

(٢) الخصائص ٣/٣١٠.

المسألة التاسعة عشرة: إعراب (وفي موسى)

في قوله تعالى: ﴿وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ بِسُلْطٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٣٨﴾﴾ [الدَّارِيَات : ٣٨]

قال أبو حيان: "وَالظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ: (وَفِي مُوسَى) مَعْطُوفٌ عَلَى ﴿وَتَرَكْنَا فِيهَا﴾

[الدَّارِيَات : ٣٧]، أَي: فِي قِصَّةِ مُوسَى. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ وَابْنُ عَطِيَّةَ: (وَفِي مُوسَى)

يَكُونُ عَطْفًا عَلَى ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ ﴿٢٠﴾﴾ [الدَّارِيَات : ٢٠] وهذا بعيدٌ

جداً يُنزِه القرآن عن مثله" (١).

المناقشة:

ذهب (٢) الزمخشري وابن عطية إلى أن قوله تعالى: (وَفِي مُوسَى) معطوف على قوله تعالى: (وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ)، والمعنى (وجعلنا في موسى آيةً).

أما الوجه الذي ارتضاه أبو حيان فهو عطفها على قوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا فِيهَا﴾

[الدَّارِيَات : ٣٧]، بالعطف على (فيها) بإعادة الجار، على معنى (وجعلنا في موسى

آية)، كقول الشاعر:

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حتى شنت همالة عينها (٣)

(١) البحر المحيط ٥٥٧/٩.

(٢) ينظر: الكشاف ٤٠٣/٤، المحرر الوجيز ١٧٩/٥.

(٣) ينظر: بيت من الرجز، مجهول القائل، ورُوي الشطر الأول منه في ملحق ديوان ذي الرمة ٣/

١٨٦٢ (ما حظت الرحل عنها واردة)، وكذلك رواه أبو علي الفارسي (لما حظت...).

ينظر: شرح الأبيات المشككة ٥٣٣، الخصائص ٤٣٣/٢، البحر المحيط ٥٥٨/٩.

ورأى أنه لا حاجة إلى إضمار (تركنا)؛ لأنه يمكن أن يتسلط (وتركنا) المذكور على الجار والمجرور (وفي موسى) ويعمل فيه^(١).

وقد ذكر المعربون الوجهين السابقين على النحو الآتي:

- ١- ذكر الوجه الذي ارتضاه أبو حيان دون غيره من الأوجه، كالتحاس^(٢).
- ٢- ذكر الوجهين دون استحسان أحدهما على الآخر؛ ومنهم: الزجاج، وأبو علي الفارسي، ومكي، والزمخشري، وابن عطية^(٣).
- ٣- ذكر الوجهين باستحسان أحدهما على الآخر، كالهذاني الذي استحسنت العطف على (وتركنا فيها آية)، وعلته في ذلك القرب^(٤)، بل إنه وجّه إعراب الآية التي تليها بالوجه نفسه، فقال: "(وفي عاد) الكلام فيه كالقلام عن (وفي موسى)، وكذا (وفي ثمود)، أي وفيهما آيات، أو (وجعلنا فيهما آية على الوجهين المذكورين آنفاً في موسى)، وكذلك صنع السمين الحلبي، ويظهر ذلك من مضمون كلامه؛ حيث قال: "ويكون التقدير: وتركنا في قصة موسى آية. هذا معنى واضح"^(٥).

ومن ثم فإنّ ما وجه به أبو حيان بتنزيه القرآن عن العطف على (وفي الأرض) له وجاهته، وذلك للبعد بين المعطوف والمعطوف عليه، ولكن السمين الحلبي ذكر أن

(١) ينظر: البحر المحيط ٥٥٨/٩.

(٢) ينظر: إعراب القرآن ١٦٤/٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٥٦/٥، الحجة للقراء السبعة ٢٢٣/٦، الكشف لمكي ٢٨٩/٢، والكشاف ٤٠٣/٥، والمحرم الوجيز ١٧٩/٥.

(٤) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ١٥/٦.

(٥) الدر المصون ٥٣/١٠.

أعريب ينبغي تنزيه القرآن الكريم عنها عند أبي حيان في البحر المحيط (عرضاً ومناقشة)

أهل العلم قد فعلوا هذا في أكثر من ذلك^(١)، ولعل مما يسهل هذا الوجه كذلك أن أغلب المعربين قد وجهوا به مما يعني أن المعنى فيه ظاهراً.

(١) ينظر: الدر المصون ٥٣/١٠.

المسألة العشرون: إعراب (نصفه)

في قوله تعالى: ﴿قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۖ تَصَفَّهُۥٓ أَوْ أَنْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ۖ﴾ [المزمل: ٢ - ٣]

قال أبو حيان: "وجوزوا في (نصفه) أن يكون بدلاً من (الليل) ومن (قليلاً)، فإذا كان بدلاً من (الليل) كان الاستثناء منه، وكان المأمور بقيامه نصف الليل إلا قليلاً منه، والضمير في (منه) (وعليه) عائد على النصف فيصير المعنى: (قُمْ نصف الليل إلا قليلاً من نصف الليل، أو انقص من نصف الليل أو زد على نصف الليل)، فيكون قوله: (أو انقص من نصف الليل قليلاً) تكراراً لقوله: إلا قليلاً من نصف الليل، وذلك تركيب غير فصيح ينزه القرآن عنه"^(١)، ثم قال أبو حيان في تجويز أن يكون (نصفه) بدلاً من (قليلاً) على ثلاثة أوجه أجازها الزمخشري: "فإنه يُجوز ما يقرب وما يبعد، والقرآن ينبغي بل لا يجوز أن يحمل إلا على أحسن الوجوه التي تأتي في كلام العرب"^(٢).

المناقشة:

في الآية ثمانية أوجه كما عند السمين الحلبي، فهي طويلة الخلاف عويصة الوجوه عند المفسرين واللغويين^(٣).

وسأحدث عن الأعراب التي ردها أبو حيان، وذلك على النحو الآتي:

١ - إعراب (نصفه) بدلاً من (الليل)؛ وهو بدل بعض من كل، فيكون (إلا قليلاً) استثناء من (النصف)، والأمر بقيام نصف الليل إلا قليلاً منه؛ وهو إعراب الزجاج،

(١) البحر المحيط ٣١٢/١٠.

(٢) البحر المحيط ٣١٣/١٠.

(٣) ينظر: الدر المصون ٥١٠/١٠.

وأحد وجهي إعراب مكي، والعكبري، والمنتجب الهمذاني، وقدّر المنتجب المعنى (قم أقل من نصف الليل)، والضمير في (منه)، و(عليه) يعود للنصف^(١).

وقد بين الزجاج أن البدل على حد قولنا: (ضربتُ زيداً رأسه)، ويكون نكر (زيداً) من باب توكيد الكلام، والمعنى (قم نصف الليل إلا قليلاً أو انقص من النصف أو نكر على النصف)، ثم علل إعادة نكر (أو انقص منه قليلاً) أنه بمعنى (إلا قليلاً)، ولكنه نُكر مع الزيادة والمعنى (قم نصف الليل أو انقص من نصف الليل أو زد على نصف). وقد ردّه أبو حيان وعدّه تركيباً غير فصيح ينزه القرآن عنه، والعلة في ذلك التكرار؛ لأن المعنى: (قم نصف الليل إلا قليلاً منه، أو انقص من نصف الليل قليلاً، أو زد على نصف الليل، فيكون قوله: (أو انقص من نصف الليل قليلاً) تكراراً لقوله: (إلا قليلاً من نصف الليل).

٢- أن يعرب (نصفه) بدلاً من (قليلاً)، وهو إعراب الزمخشري، وابن عطية، وأبي البقاء، وأحد وجهي المنتجب الهمذاني^(٢).

وقد قدّر الزمخشري أن المعنى فيه تخيير بين ثلاثة أمور، وهي: (بين قيام النصف بتمامه، وبين قيام الناقص منه، وبين قيام الزائد عليه)^(٣)، وقد ردّ عليه ذلك بأنه غير

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٣٩/٥، مشكل إعراب القرآن ٧٦٧/٢، التبيان ٢٤٦/٢، الفريد في

إعراب القرآن ٢٥٠/٦

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٧٦٧/٢، الكشاف ٦٣٧/٤، التبيان ٢٤٦/٢، المحرر الوجيز

٣٨٧/٥، الفريد في إعراب القرآن ٢٥٠/٦.

(٣) ينظر: الكشاف ٦٣٧/٤.

مستقيم؛ لأن أحد النصفين مساوٍ للنصف الآخر، فلا يكون أحدهما قليلاً، والآخر كثيراً^(١)، وقد علل الزجاج سابقاً بأن وصف النصف بالقلّة هو بالنسبة إلى الكل.

وقد اعترض أبو حيان هذا الوجه؛ لأنّ عائد الضمير في قوله تعالى: (نصفه)، إما أن يعود على المبدل منه (قليلاً)، أو على المستثنى منه، فإن عاد الضمير على المبدل منه لم يصح؛ لأنه استثناء مجهول من مجهول، والتقدير: (إلا قليلاً نصف القليل)، فالقليل مقدار مجهول غير محدد، فلم يمكن تحديد نسبة النصف منه، وإن عاد الضمير على المستثنى منه (الليل) ففيه أمران:

الأول منهما: أن عود الضمير على (الليل) فيه إطلاق القليل على النصف، ويكون المعنى غير صحيح، وغير مراد من الآية، وهو (إلا نصفه فلا تقمه، أو انقص من النصف الذي لا تقومه).

الثاني منهما: أنه لا فائدة في الاستثناء من (الليل)، لأن الأوضح أن يُقال: "قم الليل نصفه إلا قليلاً منه".

وقد ردّ السمين الحلبي ما ذهب إليه أبو حيان بأن عود الضمير إلى (قليلاً) أو (الليل) جائز، ولا يترتب عليه أي محذور، لأن القليل معلوم وهو قدر معين من الثلث، حيث قدره الكلبي ومقاتل بأنه الثلث^(٢)، كما أن (الليل) ليس بمجهول، كما أن الاستثناء من المبهم له نظير في القرآن الكريم وذلك في قوله تعالى: (ما فعلوه إلا قليلٌ منهم) (النساء: ٦٦)، ومما يؤيد ما ذهب إليه السمين الحلبي قول الهذاني: "وكيفما تقلب المعنى فإنه أمر بقيام نصف الليل أو أكثر شيء أو أقل شيء، فالأكثر

(١) ينظر: الفريد في إعراب القرآن ٦/٢٥٠

(٢) ينظر: الدر المصون ١٠/٥١١.

عند العلماء لا يزيد على الثلثين، والأقل لا ينحط عن الثلثين" (١)، وقد استدل بذلك على حديث ابن عباس، حيث قال: "فلما انتصف الليل أو قبله قام رسول الله صلى الله عليه وسلم"، كما أنه في السورة نفسها قال الله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ﴾ [المزمل: ٢٠]، والثلث هو الأدنى من النصف، وقد قرأها الكوفيون وابن كثير بالنصب بالعطف على (أدنى)، وقدّر مكي المعنى (وتقوم نصفه وثلثه)، وعدّ قراءة النصب أقوى؛ لأن الفرض كان على النبي صلى الله عليه وسلم قيام ثلث الليل، وقراءة النصب تدل على أنه كانه يقوم بما فرض الله عليه وأكثر، أما قراءة الخفض فتحتمل أحد وجهين، أنه كان يقوم أقل من الفرض، ويجوز أن يكون معناه الثلث وأكثر منه، فهذا يدل على أن القليل واضح في أذهانهم وهو الثلث (٢)

ولعل ما ذهب إليه أبو حيان أنه سيكون استثناء مجهول من مجهول لا يعد مانعاً قوياً في الاعتراض على ما ذهب إليه المعربون، لكن ما يقوي اعتراضه عدة مسوغات أخرى، وهي:

١ - أن أبا حيان كان يسوغ اللفظ الأخصر، بالرغم من أن السمين الحلبي علّل ذلك بأنه عدل عن اللفظ الأخصر؛ لأنه أبلغ.

٢ - أن سيبويه منع أن يكون المستثنى بدلاً من المستثنى في غير حالة النفي، وأفرد له باباً عنوانه: "باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره فعلم فيه ما قبله" (٣)، ومثّل له بقولهم: (أتاني القومُ إلا أباك، ومررت بالقوم

(١) المحرر الوجيز ٣٨٧/٥.

(٢) ينظر: الكشف لمكي ٣٤٥/٢.

(٣) الكتاب ٣٣٠/٢.

إلا أباك، والقومُ فيها إلا أباك)، ثم علل امتناع مجيء (الأب) بدلاً من (القوم)؛ لأنه من المحال أن يقال (أتاني إلا أبوك)، وإنما جاز (ما أتاني القومُ إلا أبوك) لأنه يحسن لك أن تقول: ما أتاني إلا أبوك، فالمبدل إنما يجيء أبداً كأنه لم يُذكر قبله شيء لأنه تُخلي له الفعل وتجعله مكان الأول^(١)، ويظهر من كلام سيبويه أن العبارة التي استعملها أبو حيان كانت دقيقةً تماماً وهي (تركيب غير فصيح)، لأن المعنى على تقدير البدلية من (الليل) (قم نصف الليل إلا قليلاً أو انقص من نصف الليل قليلاً أو زد منه)، فالتكرار وقع ابتداءً من تقدير الإعراب دون مراعاة صحة المعنى فيه، أما الإبدال من (قليلاً) فلا يُسلم له بما ذكره

٣- أن السمين الحلبي قال عن تقديرات العلماء في إبدال (نصفه) من (الليل): "التقديرات التي يبرزونها ظاهرةً حسنةً، إلا أن التركيب لا يُساعد عليها"^(٢)، وهي كلمة أبي حيان نفسها حيث كانت المشكلة في التركيب؛ لأن صحة المعنى لا بد أن يعاضدها صحة التركيب والاستعمال.

٤- أنه يوجد تقديرات أخرى يمكن التوجيه بها كتوجيه النحاس؛ إذ قدر نصب (نصفه) بفعل تقديره (قسم نصفه)، وقدركي نصبها بفعل مضمر تقديره (قم نصفه)^(٣).

(١) الكتاب ٣٣١/٢.

(٢) الدر المصون ٥١٢/١٠.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٨/٥، مشكل إعراب القرآن ٧٦٧/٢.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

فيطيب لي في ختام هذه الرحلة النافعة مع كتاب الله تعالى، التي أوقفتني على بعض أعريب القرآن الكريم المشكلة دارسةً ومناقشةً ومرجحةً، أن أذكر أبرز ما توصلتُ إليه من نتائج، وذلك على النحو الآتي:

١- أن المتأمل في ما رده أبو حيان من أوجه إعرابية ووصفها بالأوجه التي ينبغي تنزيله القرآن عنها يقف على أنه كان يقصد بالتنزيه حمل القرآن على أحسن الوجوه ما دام ذلك ممكناً، ومما يؤيد هذا قوله في أحد المواضع التي وجهها بوجوب تنزيله القرآن عنها: "والقرآن ينبغي بل لا يجوز أن يحمل إلا على أحسن الوجوه التي تأتي في كلام العرب"، وقال في موضع آخر: "لا ينبغي أن يُحمل القرآن عليه، لا سيما إذا كان للكلام محملاً صحيحاً فصيحاً، فحمله على النادر تعسفٌ لا يجوز"^(١)، وقال: وهي تخريجات ضعيفة ينبغي أن يُنزه القرآن عنها، وما ثبت في اللسان تعليقه، فلا ينبغي أن يُعدل عنه".

٢- أن أبا حيان كان يُرجح بين الأوجه الإعرابية التي يراها مقبولةً وحسنةً، أما الأوجه التي يرى أنها بعيدة ومتكلفة فإنه لم يرجح بينها، وهو ما يعني أنه يراها وجوهاً غير معتدٍ بها لا يصح الحمل عليها ابتداءً؛ لأن "الذي جاء في القرآن هو في غاية الفصاحة".

(١) البحر المحيط ٣/٥٠٤.

٣- أنَّ البحث ناقش أبا حيان في الأعراب التي وصفها بأنه "ينبغي تنزيه القرآن عنها" مناقشةً علميَّة قائمة على الدليل والحجة، فوافقه في بعضها وخالفه في بعضها الآخر.

أنَّ أبا حيان اعتمد على معايير واضحة في الحكم على الإعراب بأنه "ينبغي أن يُنزَّه القرآن عنه"، ومن أهمها: صحة المعنى، والحمل على الأصل، أي: الإبقاء على أصل الكلمات، وعدم إخراجها عن بابها، والابتعاد عن الحمل على التوجيهات التي فيها تكلف في التأويل والتقدير، إذ قال: "وَهَذَا تَخْرِيجٌ سَهْلٌ سَائِعٌ جِدًّا، يُزِيلُ تِلْكَ التَّكَلُّفَاتِ وَالتَّرْكِيبَاتِ المَعْقَدَةَ الَّتِي يُنَزَّهُ كِتَابُ اللَّهِ عَنْهَا." (١) وقال في موضع آخر: "وَكُنْتُ اعْتَقَدْتُ أَنِّي سَبَقْتُ إِلَى هَذَا التَّخْرِيجِ السَّائِعِ الْعَارِي مِنَ التَّكَلُّفِ" (٢)

٤- ولهذا المعيار الأخير صور، ومنها:

- أ- الحكم على بعض الكلمات بالزيادة دون دليل: من ذلك رده إعراب (إذ) زائدة.
- ب- التقدير بالحذف دون دليل: من ذلك إعراب (إذ) منتصبه بفعل مقدر، وكذلك إعراب الهاء من قوله تعالى: (لا أعذبه) أجاز العكبري أن تكون على تقدير (لا أعذب مثل عذاب الكافر)، ثم قال أبو حيان: "وَهَذِهِ تَقَادِيرُ مُتَّكَلِّفَةٌ يَنْبَغِي أَنْ يُنَزَّهَ الْقُرْآنُ عَنْهَا".
- ت- طول الفصل دون مبرر مع إمكان توجيهه ما هو بعيد عن هذا التكلف: من ذلك إعراب (إذ) مفعولاً به لـ (خلقكم).

(١) البحر المحيط ٦٩/٣.

(٢) البحر المحيط ٢١٧/٦-٢١٩.

ث- فساد التركيب، ومن ذلك تقديرهم (نصفه) بدلاً من (الليل) في قوله تعالى: (نصفه أو انقص قليلاً).

ج- الحمل على الأوجه التي فيها ندرة في الاستعمال اللغوي أو الأوجه الشاذة^(١)، "وَأَنَّ مَذْهَبَ الْجُمْهُورِ الْجَوَازُ لَكِنَّهُ عَزِيزٌ جِدًّا بِحَيْثُ لَا يُوجَدُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ إِلَّا نَادِرًا وَأَنَّ الْقُرْآنَ يَنْبَغِي أَنْ يُنَزَّ عَنْهُ"^(٢)

ح- الحمل على وجه لا يجوز في سعة الكلام ويجوز في الشعر.

خ- الحمل على الأوجه الضعيفة أو التي اختلف فيها النحويون، كمنع تعليق (تفكر) عند بعضهم، والحمل على هذا المذهب فقال في ذلك: "وهي تخريجات ضعيفة ينبغي أن ينزه القرآن عنها، (وتفكر) مما ثبت في اللسان تعليقه، فلا ينبغي أن يُعدل عنه".

د- إخراج اللفظ عن ظاهره، مما يؤدي إلى كثرة التقديرات والحذف، حيث قال: وَهَذَا كُلُّهُ تَكَلَّفٌ يَنْبَغِي أَنْ يُنَزَّ كِتَابُ اللَّهِ عَنْهُ"^(٣).

ذ- التقديم والتأخير الذي يؤثر في نظام الجملة العربية ووظائفها دون فائدة تذكر، "يَكُونُ فِي الْكَلَامِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ. فَهَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُنَزَّ كِتَابُ اللَّهِ عَنْ مِثْلِهِ"^(٤)، ويظهر من كلام أبي حيان أنه كان يعد التقديم والتأخير ضرورة لا

(١) يُنظر: البحر المحيط ٣/٥٠٤

(٢) يُنظر: البحر المحيط ٣/٤٤٤

(٣) البحر المحيط ٣/٥٨٨

(٤) البحر المحيط لأبي حيان ١/١٨٥.

يحمل عليها إلا الشعر، ومن ثم عدّ حمل القرآن عليها معيَّبًا، ويتجلى ذلك في قوله: "والتَّكْدِيمُ والتَّأخِيرُ، ذَكَرَ أَصْحَابُنَا أَنَّهُ مِنَ الضَّرَائِرِ، فَيُنْبَغِي أَنْ يُنَزَّهَ الْقُرْآنُ عَنْهُ"^(١)، وقوله: "كثِيرًا مَا ذَكَرَ هَذَا الرَّجُلُ التَّكْدِيمَ والتَّأخِيرَ فِي الْقُرْآنِ، وَالْعَجَبُ مِنْهُ أَنَّهُ يَجْعَلُهُ مِنْ عِلْمِ الْبَيَانِ وَالْبَدِيعِ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ عِنْدَنَا إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، وَهُوَ مِنْ أَفْبَحِ الضَّرَائِرِ، فَيُنْبَغِي بَلَّ يَجِبُ أَنْ يُنَزَّهَ الْقُرْآنُ عَنْهُ"^(٢)، فإذا اجتمع الحذف مع التقديم والتأخير، وكان المحذوف عمدة فهو أقبح، حيث قال: "وَمِنْ أَعْرَبِ مَا سَطَّرُوهُ فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ وَنَقَلُوهُ عَنْ قَوْلِ الطَّبْرِيِّ: أَنَّ فَاعِلَ ذَلِكَ الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ هُوَ قَوْلُهُ: بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ، وَفِي الْكَلَامِ تَقْدِيمٌ وَتَأخِيرٌ. وَالتَّقْدِيرُ: وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَلْيَنْكَحْ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضِ الْفَتَيَاتِ، وَهَذَا قَوْلٌ يُنَزَّهَ حَمْلُ كِتَابِ اللَّهِ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ قَوْلٌ جَمَعَ الْجَهْلَ بِعِلْمِ النَّحْوِ وَعِلْمِ الْمَعَانِي، وَتَفْكِكَ نَظْمِ الْقُرْآنِ عَنْ أَسْلُوبِهِ الْفَصِيحِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُسَطَّرَ وَلَا يُلْتَفَتَ إِلَيْهِ"^(٣)، ومن ذلك تقديرهم التقديم والتأخير في إعراب (في الآخرة) من قوله تعالى: (ولقد اصطفيناها في الدنيا وفي الآخرة، إنه لمن الصالحين).

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

والحمد لله أولاً وآخراً

(١) البحر المحيط لأبي حيان ١ / ٤١٨.

(٢) البحر المحيط لأبي حيان ٤ / ١٦٧.

(٣) البحر المحيط ٣ / ٥٩٤.

ثبت المصادر والمراجع

- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تأليف أحمد بن محمد بن أحمد الدمياطي، (البناء) (ت ١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة، ط الثالثة، دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠٠٦م، ١٤٢٧هـ
- الإتيقان في علوم القرآن للسيوطي، تأليف: عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (تفسير أبي السعود)، تأليف أبي السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت ٩٢٨هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت
- إعراب القرآن، تأليف: أبي جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المعنم خليل إبراهيم، ط الأولى، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، تأليف: أبي الحسن جمال الدين علي بن يوسف القفطي (٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل، ط الأولى، دار الفكر العربية - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٢م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تأليف: ناصر الدين أبو سعيد عبدالله بن عمر الشيرازي البيضاوي (ت ٦٨٥)، تحقيق: محمد عبدالرحمن المرعشلي، ط الأولى، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ١٤١٨هـ
- البحر المحيظ، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥)، بغاية: صدقي محمد جميل العطار وزهير جعيد، وعرفان الشعا حسونة. دار الفكر - بيروت ١٤٢٠ - ٢٠٠٠م

- البرهان في علوم القرآن: تأليف: الحوفي (ت ٤٣٠هـ)، رسالة دكتوراه في التفسير وعلوم القرآن للباحث إبراهيم عناني طية، جامعة المدينة العالمية - كلية العلوم الإسلامية قسم القرآن الكريم وعلومه، ماليزيا، ٢٠٥١٤٣٦هـ
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تأليف جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان
- البيان في إعراب غريب القرآن، تأليف: أبي البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، تحقيق: د. طه عبدالحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠ - ١٤٠٠م
- التبصرة في القراءات السبع، تأليف: أبي محمد مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور المقرئ محمد غوث الندوي، ط الثانية، الدار السلفية، ١٩٨٢-١٤٠٣
- التبيان في إعراب القرآن، تأليف: أبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي وشركاه.
- التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل من تفسير الكتاب المجيد)، تأليف: محمد الطاهر ابن عاشور (ت ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر - تونس - ١٩٨٤م
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تأليف: محمد بن عبدالله، ابن مالك الطائي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركاته، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- التفسير البسيط، تأليف: أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي (ت ٤٦٨هـ)، ط الأولى، عمادة النشر العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٠هـ
- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، تأليف: أبي الفتح

عثمان بن جني (ت ٣٩٢)، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، خديجة عبدالرزاق الحديثي، أحمد مطلوب، مراجعة: د. مصطفى جواد، ط الأولى، مطبعة العاني، ١٣٨١هـ-١٩٦٢م.

• التيسير في القراءات السبع، تأليف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: اوتو تريزل، ط الثانية، دار الكتاب العربي - بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٤م

• جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تأليف: أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، توزيع دار التربية والتراث، مكة المكرمة، بدون تاريخ نشر

• الجامع لأحكام القرآن، تأليف: أبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط الثانية، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

• حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي المسماة (عناية القاضي وكفاية الرازي على تفسير البيضاوي)، تأليف شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت ١٠٦٩هـ)، دار صادر - بيروت

• حجة القراءات، تأليف: عبدالرحمن بن محمد، أبي زرعة ابن زنجلة (ت ٤٠٣هـ)، حقق الكتاب وعلق على حواشيه: سعيد الأفغاني، دار الرسالة.

• الحجة في القراءات السبع، تأليف: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبدالله (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط الرابعة، دار الشروق - بيروت، ١٤٠١

• الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، راجعه ودققه: عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، ط الثانية، دار المأمون للتراث ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

- الخصائص، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٢٩هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، ط الرابعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تأليف: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- ديوان الفرزدق، تأليف: همام بن غالب أو فراس الفرزدق (ت ١١٠هـ)، تحقيق: كرم البستاني، ط الأولى، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م
- السبعة في القراءات، تأليف: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت ٣٤٢)، تحقيق شوقي ضيف، ط الثانية، دار المعارف، مصر - ١٤٠٠هـ
- شرح الأبيات المشككة الإعراب، تأليف: أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي، ط الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
- شرح تسهيل الفوائد، تأليف: محمد بن عبدالله، ابن مالك الطائي، تحقيق د. عبدالرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط الأولى، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجي، تأليف ابن عصفور الإشبيلي (١٦٦٩)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح
- طبقات المفسرين للداودي، تأليف: محمد بن علي بن أحمد الداودي المالكي (ت ٩٤٥هـ)، راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية - بيروت
- فتوح الغيوب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، تأليف: شرف الدين بن عبدالله الطيبي (ت ٧٤٣)، تحقيق: نخبة من الباحثين بإشراف جائزة دبي للقرآن الكري، ط الأولى، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ١٤٣٤ -

٢٠١٣

• الفريد في إعراب القرآن المجيد، تأليف: المنتجب الهمذاني (ت ٦٤٣هـ)، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، ط الأولى، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

• الفهرست، تأليف: أبي الفرج محمد بن إسحاق النديم لابن النديم (ت ٣٨٠هـ)، قابله بأصوله وأعدّه للنشر: أيمن فؤاد سيد الناشر، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، مركز دراسات المخطوطات الإسلامية، لندن، إنجلترا، ١٤٣٥ - ٢٠١٤م

• الكتاب، تأليف: أبي عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط الثالثة، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

• الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تأليف: محمد بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، ضبطه وصححه ورتبه: مصطفى حين أحمد، ط الثالثة، دار الريان للتراث بالقاهرة، ودار الكتاب العربي ببيروت، ١٤٠٧-١٩٨٧م

• كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تأليف: مصطفى بن عبدالله الشهير ب(حاجي خليف)، (ت ١٠٦٧هـ)، غني بتصحيحه وطبعه وتعليق حواشيه: محمد شرف الدين يالتقيا، طبع بعناية وكالة المعارف بإسطنبول.

• الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي مكي القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، ط الثانية، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

• مجاز القرآن، تأليف: أبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت ٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١٣١٨هـ

- المحتسب في تبين وجود شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، ط الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٨٨م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تأليف: أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٢٢
- مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، حققه: د. حاتم صالح الضامن، ط الثانية - مؤسسة الرسالة = بيروت - ١٤٠٥هـ.
- معاني القرآن للأخفش، تأليف أبي الحسن الأخفش الأوسط (ت ٢١٥)، تحقيق: د. هدى محمود قراة، ط الأولى، مكتبة الخانجي - القاهرة ١٤١١هـ - ١٩٩٠م
- معاني القرآن للفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبدالفتاح إسماعيل الشلبي، ط الأولى، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت ٣١١)، شرح وتحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، ط الأولى، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٨-١٩٨٨
- معاني القرآن، تأليف: علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩هـ)، أعاد بناءه وقدم له: د. عيسى شحاتة عيسى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨
- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، تأليف شهاب الدين أبي عبدالله ياقوت الحموي (ت ٦٢٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، ط الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تأليف: عبدالله بن يوسف بن أحمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، ط السادسة، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.
- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، تأليف: أبي عبدالله محمد بن عمر بن الحسن

التمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ)، ط الثالثة، دار إحياء التراث العربي_ بيروت، ١٤٢٠ هـ

• الموضح في وجوه القراءات وعللها المعروف ابن أبي مريم الشيرازي، تأليف أبو عبد الله نصر بن علي بن نحمد المعروف ابن أبي مريم الشيرازي، (ت ٥٦٥ هـ)، تحقيق: الدكتور عمر حمدان الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن، جدة، ١٤١٤ هـ-١٩٩٣ م

• النشر في القراءات العشر، تأليف: شمس الدين أبي الخير ابن الجزري، (ت ٨٣٣ هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، دار الكتاب العلمي